

التعليق على

طبعة الدكتور بشار عواد معروف

لكتاب الضعفاء للإمام العقيلي

بقلم

مازن بن محمد السرساوي

غرة ذي القعدة

١٤٣٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فإن العلامة الدكتور بشار عواد معروف، واحد من هذه البقية الباقية من كبراء هذا الفن وأساطين هذه الصنعة، أعني «تحقيق التراث وخدمته» وقد تخرجت أجيال من شدة هذا الفن على يديه حقيقة بالدراسة عليه، أو مجازاً من خلال التتلمذ على أعماله، وهو رجل طويل النفس عالي المهمة منذ كان، ولا يغيب عن ذهني أبداً كلما ذكر هذا الرجل تلك الكلمات التي قالها فيه أستاذه بل وأستاذ العراق يومئذ العلامة الدكتور مصطفى جواد قبل نحو من خمسين عاماً من الآن، وبشار يومئذ في طور البداية، عندما حقق كتاب «التكلمة لوفيات النقلة» للحفاظ المنذري كمتطلب من متطلبات درجة الماجستير في جامعة بغداد عام (١٩٦٧هـ)، وبذل فيه جهداً يستحق الثناء والتقدير، فقال أستاذه يومها:

بشار حقق في التاريخ «تكلمة» للمنذري، فنعم المرء بشار

كانت مفرقة غفلاً فجمّعها وزادها وسمّ إرشاد لمن حاروا

ثم نتابع السيل المدرار، فلا يخلو بيت من بيوت العلم، ولا دار من دوره من كثير من أعماله الجليلة التي خدم بها العلم وأهله، فله دره وعلى الله أجره، فلم أر عبقرياً يفري كفره، ولذلك فأنا عندما أتعرض لنقد عمل من أعمال الدكتور بشار، فلا يعني هذا طعناً في مقامه، أو خطأ من قدره الذي نفاخر به، ولست أعجب عن أستاذيته وفضله وسابقته، وإنما هو حق العلم وميثاقه الذي أخذه الله على أهله - جعلنا الله من خدامه - فإنه لا يعرى عن الخطأ والتصحيح والنسيان إنسان، وقد أبى الله أن يتم ويكمل إلا كتابه، وما هذه النقدرات - إن صحت وسلبت - إلا نقطة في بحر صوابه، رضي الله عنه وأرضاه، وختم لنا وله بخير، ولن أنسى إنصافه لطبعتنا القديمة بما لها وما عليها، وهذا شأن الكبار.

* وإن كان كبر علي وصفه بعض المكملات والخدمات التي اخترناها في خدمة النص يومئذ «بالتفاهة»، وقد كنت أود لو تنزه الأستاذ الكبير عن مثل هذه الأوصاف التي لا تليق إلا

بجمع على سقوطه، أما ما تختلف فيه الأنظار، وتعدد حوله وجهات النظر، ويراه كثير من أهل الصنعة وكبرائها وجيها، بل إن الأستاذ الكبير نفسه قد فعل نحوه في بعض أعماله السابقة، فلا يليق وصف ما هذا شأنه بالتفاهة، وقد وصف العلامة بهذا أمرين في طبعتنا القديمة-وقد أبقينا عليهما في الجديدة- فقال (٤٧/١): «ولم نلتفت إلى بعض الأمور التافهة البعيدة عن خدمة هذا النص، من مثل: ذكر مظان المترجمين في كتب الضعفاء، أو ذكر رقوم أصحاب الكتب الستة في المترجمين، فكلها ذوات نفع قليل أو معدوم. إن القيمة الحقيقية للكتب التي جاءت بعد المؤلف وتناولت التراجم التي ساقها إنما تتمثل بالنقول التي اقتبستها عن العقيلي، ومحاولة معرفة النسخ أو الإبرازات التي نقلوا منها للإفادة منها في تحقيق النص، وترجيح قراءة على أخرى، وليس ذكر مظان الترجمة لذاتها، فهو تضييع للورق والورق».

كذا قال، وهكذا رأى، والأمر أهون مما ذهب إليه وأخف.

فأما الأمر الأول، وهو ذكر مظان المترجمين في كتب الضعفاء: فقد حصر الفائدة المبتغاة منه في النقول عن المصنف ومحاولة معرفة أي إبرازة نقل منها للإفادة في تحقيق النص ومعرفة الراجح عند اختلاف النسخ، وهذا صحيح لا غبار عليه، وقد استوفيناه في نشرتنا الجديدة بما لم يتحقق حتى في طبعة الأستاذ الكبير، وسوف يأتي في سرد الملاحظات نماذج كثيرة تبين إخلال العلامة بهذا في مواضع ذوات عدد من طبعته.

هذا من ناحية، ومن أخرى فتبقى هناك فوائد لذكر مظان كتب الضعفاء عند كل ترجمة لا ينبغي تجاهلها ولا الإعراض عنها أو التقليل من قيمتها، وقد بينا بعضها في مقدمة طبعتنا القديمة، مع التنبيه على أننا لم نقتصر على ذكر من جاء بعد العقيلي واقتبس منه فحسب، وإنما كانت خطتنا ذكر موضع ترجمة الراوي من أهم وأشهر كتب الضعفاء عموماً مرتبة حسب وفيات مصنفها فبدأنا بالبخاري فالنسائي فالدارقطني وابن عدي، وهكذا حتى انتهينا إلى الذهبي في كتابيه «الميزان» و«المغني»، ثم إن كان الرجل من «رجال الستة» ختمناها بقول الحافظ في «التقريب»، فمن فوائد ذلك إضافة لما ذكره العلامة:

- معرفة من سبق العقيلي إلى إيراده في «الضعفاء» ممن صنف فيهم قبله، ومن وافقه على ذلك، ومن تعقبه، ومن تفرد العقيلي من المتقدمين بذكره، فالعقيلي كما هو معروف من المتعنتين في الجرح، فمعرفة من سبقه ووافقه مهمة للغاية، وهذه المظان تفيد في هذا جدا.
- الإشارة إلى مشكلات الجمع والتفريق الواقعة في كتب تراجم الضعفاء خصوصا، حيث يورد بعض الأئمة والمصنفين أقوالا في ترجمة رجل، فيوردها بعضهم في ترجمة غيره، ظنا منه أنهما اثنان وهما واحد أو العكس، وهذا إشكال كبير يواجه الباحثين الذين يريدون توثيق التراجم من كتب الضعفاء، وقد أتينا على كثير من ذلك في هذه الحواشي، بما ينير الطريق للباحثين ويدهم على السبيل.
- نقل كلام كل من تعقب العقيلي في إيراده أحدا، لاسيما الذهبي فهو كثير التعقب على العقيلي، وقد جمعت تعقباته التي نثرناها في هذه الحواشي في جزء مفيد.
- ثم الختم بكلام الحافظ ابن حجر في «التقريب» إن كان من أهله، يعطي تصورا مبدئيا عن موقع كلام العقيلي من الصورة العامة للرجل في الجملة، ويثير المحرر للتوسع في ترجمة الرجل. ومن لم يكن من أهل «التقريب»، فكلمة الذهبي قد تثير مثل هذا.
- والعجيب أن الأستاذ الكبير قد فعل نحو ذلك بل أوسع منه في حواشي «تهذيب الكمال»، ونحوه في «تاريخ بغداد» وغيره مما أتحفنا به من كتب التراجم، وفي الحقيقة فما أنا إلا متبع له في هذا الأمر، ولذا أكبرت أن يصفه «بالتفاهة»، وهو القائل في أول حواشيه على كتاب الكنى من «تهذيب الكمال» (٥/٣٣) -بعد أن استمر في ذكر المظان للتراجم بتوسع من أول المجلد الرابع وحتى نهاية الثاني والثلاثين:- «ابتداء من أول كتاب الكنى هذا، سأتوقف عن ذكر مظان التراجم.... وإنما عزفنا عن ذلك لكون أكثر المادة الآتية من باب الإحالات لما تقدم، فضلا عن أن ذكر المظان، هو زيادة على التحقيق مفيدة، لكنها ليست منه، كما هو معروف عند أهل العناية بهذا الفن...»، فهذا هو الأستاذ الكبير يقول بنفسه إنها زيادة مفيدة، فما الذي تغير؟

وأما الأمر الثاني، وهو ذكر رقوم أصحاب الكتب الستة في المترجمين: فقد تبعنا فيه ما وجدناه في كثير من تراجم النسخة الظاهرية، ولم ندع أنه من أصل النسخة، وإنما هو زيادة مفيدة من الناسخ أو من بعض مطالعي النسخة من العلماء، والظاهرية نسخة جليظة تداولها أئمة حفاظ، وقوبلت على أصل الحافظ أبي البركات ابن الأنماطي، ولا شك أن من الفوائد التي لا تجحد أن يقف الناظر من أول وهلة على كون المترجم هذا من رجال الستة، فإن كان فن رواة أي كتاب من الستة، ولذا ترى عامة المصنفين يعتنون بذكر هذه الرقوم في مصنفاتهم الرجالية لعظيم فائدها مع اختصارها، وقد احتوت الظاهرية على هذه الزيادة والفائدة في بعض التراجم فأثبتناها، ونبها في مقدمة التحقيق على تصرفنا في هذا الأمر، وهو لا يعدو أن يكون مكملًا مفيدًا من مكملات النص، وكون الأستاذ لا يراه مفيدًا، فهذا لن يذهب الفائدة التي يراها غيره، ولكل وجهة هو موليها.

وهناك عدة مسائل بنى عليها الأستاذ الكبير عمله في هذه النشرة، وأرى أنها بحاجة إلى إعادة نظر وتحريم.

١- فأول ما يؤخذ على هذه النشرة خلوها ظاهرا وباطنا من ذكر الاسم الكامل للكتاب، واكتفاؤها بالاسم المختصر «الضعفاء»، مع ثبوت الاسم الكامل على النسختين العتيقتين الجزائرية والظاهرية، في غير موضع منهما، كما تراه في وصف الدكتور للنسخة الجزائرية (٨/١).

٢- تبني الدكتور بشار القول بأن هذه النسخ التي وصلتنا من كتاب العقيلي، ما هي إلا إبرازات للكتاب، وليست روايات مستقلة، فنسخة الظاهرية، ما هي إلا إبرازة من إبرازات رواية الصيدلاني التي ظهرت في صورتها النهائية في إبرازة الجزائرية، فما الجزائرية والظاهرية إلا رواية واحدة، ظهرت أول الأمر في الصورة التي تمثلها الظاهرية، ثم ظهرت مؤخرا في الصورة المعدلة المنقحة التي تمثلها الجزائرية، بل إن رواية البلخي التي تظهر في نسخة برلين هي عين رواية الصيدلاني كذلك، وكتاتهما (الألمانية والجزائرية) منقولتان عن إبرازة واحدة للكتاب، هي الإبرازة الأخيرة في نظر الأستاذ الكبير، وهذا الكلام لا يخلو من نظر شديد.

فقد احتج على قوله بأن هذه النسخ إبرازات للكتاب وليست روايات مستقلة، بأمرين: الأول: قوله: «ولم ينتبهوا - يعني محققي التأصيل - إلى أن جُلَّ المقتبسين من هذا الكتاب أمثال: الخطيب البغدادي، وابن عساكر، وابن الجوزي، والمزني، والذهبي، وغيرهم، لم يذكروا عند الاقتباس سوى رواية أبي يعقوب يوسف بن أحمد الصيدلاني، عن العقيلي، مع أن نصوصهم تتفق مع نسخة الظاهرية، وتخالف نسخة الجزائر، وهذا يدل من غير ريب على أن أبا يعقوب الصيدلاني روى إبرازتين للكتاب، وأن جُلَّ الناقلين عنه إنما نقلوه من الإبرازة الأولى». والثاني: قوله: «ومما يؤيد ما ذهب إليه: أن السماعات المثبتة على نسخة الظاهرية فيها ذكر الرواية عن يوسف بن أحمد الصيدلاني، ... - إلى أن قال بعد سوق بعض سماعات الظاهرية التي فيها رواية ابن منده عن شيخه عن الخزاعي وابن الصيدلاني - : وهكذا جاءت السماعات الكثيرة في نسخة الظاهرية كلها تقرن رواية الخزاعي برواية الصيدلاني، فنسخة الظاهرية إذن هي من رواية الصيدلاني أيضا... إلخ».

فأما الأمر الأول، وهو استدلاله بأن جل المقتبسين من كتاب العقيلي لم يرووه إلا من طريق الصيدلاني، في حين توافق نقولاتهم ما في النسخة الظاهرية (والتي يرويها الخزاعي والصيدلاني)، ولا توافق الجزائرية المتمحضة للصيدلاني، فدلَّ ذلك عند الأستاذ على أن هؤلاء المقتبسين جميعاً إنما نقلوا من الإبرازة الأولى للكتاب التي تمثلها الظاهرية، ولم يطلعوا على الإبرازة الأخيرة التي تمثلها الجزائرية. وهذا كلام لا تقوم به حجة على ما أراده الأستاذ الكبير، بل لو عكسه بعضهم فقال: إن إبرازة الظاهرية هي الإبرازة الأخيرة والنهائية بدليل نقل جل المقتبسين من المصنفين ما يوافقها، وأن إبرازة الجزائرية هي الأولى بدليل أنه لا يكاد ينقل أحد ما يوافقها مقارنة بإبرازة الظاهرية، فلا يمكن عادة أن تنتشر الإبرازة القديمة وتضيع الإبرازة النهائية ولا يشعر بهذا أحد ولا ينتبه إليه، لو قال أحد هذا لكان كلامه أكثر منطقية، ودلالة على دعواه من قول الأستاذ الكبير.

ثم إن ثمة أمراً مهماً لم يعرج عليه الأستاذ الكبير، وهو أن النسخة الجزائرية فرع من رواية أو إبرازة الصيدلاني، وقد روى هذا الفرع عنه أبو الفتح ابن أبي الفوارس، ولم يشتهر من هذه الطريق ولا يعرف له ذكر ولا عنه نقل إلا في وعن هذه النسخة فحسب!! ورواية الصيدلاني

يرويه الراون وينقل عنها الناقلون من طريق عدة فروع، وقفت منها على ستة فروع، أشهرها على الإطلاق رواية أبي الحسن العتيقي عنه، وهي التي يروي من طريقها عامة من يروي هذا الكتاب، وهي الموافقة للظاهرية فيما يظهر، فلائي معنى يجعل فرع ابن أبي الفوارس دون بقية فروع رواية الصيدلاني هو الإبرازة الأخيرة؟! بل هناك رواية أخر رووا الكتاب عن العقيلي غير الخزاعي والصيدلاني، كأبي عبد الله البلخي وروايته مشتهرة جدا تقارب شهرة رواية الصيدلاني، ويرويها المصنفون من طريق عدة فروع ، وقفت منها على خمسة فروع، والقول بمطابقتها للجزائرية غير دقيق فإن ثمت فوارق كثيرة بينهما، يراها من يعمن النظر في حواشي نشرتنا الجديدة هذه، وكيف لمن لم يقابلها على الجزائرية أن يجزم بذلك؟ والذي رأيته من خلال المطابقة الدقيقة المتأنية أن ثمت فروقا ومواقع متكاثرة توافق فيها رواية البلخي (فرع برلين) رواية الظاهرية، وتخالف الجزائرية مما يقضي بعدم التسليم لقول الأستاذ الكبير بأن رواية البلخي هي رواية الصيدلاني وأنهما منقولتان عن إبرازة واحدة، فليس هذا بصحيح ولا واقعي. وثمت آخرون يروون الضعفاء عن العقيلي غير هؤلاء الثلاثة المشهورين، فالدولابي ممن يروي عنه، وأحمد بن سعيد الصدي ومن طريقه يروي ابن عبد في التمهيد ويروي من طريق غيره، وتفصيل ذلك كله تراه في حديثنا عن روايات الكتاب فيما سبق في هذه المقدمة، فالقول بأن الجزائرية هي الإبرازة الأخيرة وأن الظاهرية وما وافقها هي الإبرازة القديمة، يحتاج إلى مقارنة دقيقة بين هذه الروايات المتناثرة هنا وهناك من بقايا هذه الروايات وفروعها، والنظر في أحوال روايتها وتواريخ تحملهم هذه الروايات، ومحاولة تلمس ما يمكن الاستئناس به في الوصول إلى حكم كهذا، سينبني عليه حذف أو إثبات نصوص من كتاب في أهمية كتاب أبي جعفر هذا، وهذا بحث طويل، وإصدار حكم جازم قبل هذا لا يخرج عن كونه مجازفة لا تستند إلى دليل علمي صحيح، ولذلك كانت السلامة في المنهج الذي انتهجناه في إخراج هذا الكتاب من إثبات جميع الفروق مع البيان، والله أعلم.

وأما الدليل الثاني الذي أيد به الأول، وهو اقتران رواية الخزاعي في سماعات النسخة الظاهرية برواية الصيدلاني، مما يوحي بأنهما واحد، إلى آخر ما ذهب إليه الأستاذ العلامة، فلا حجة فيه على ما ذهب إليه كذلك، فإن رواية الصيدلاني التي في الظاهرية إنما هي من رواية

محمد بن نوح الأصبهاني عنه، وهي فرع غير فرع الجزائرية الذي يرويها ابن أبي الفوارس، كما مرّ، ولو قلب أحد هذا الدليل كسابقه، فقال إن النسخة الظاهرية هي إبرازة الأخيرة بدليل اقتران رواية الخزاعي فيها برواية الصيدلاني، وتوافقها مع أشهر فروع الصيدلاني وهي رواية العتيقي عنه كما سبق، بل ومقابلتها على رواية الأتماطي وهي فرع متقن جدا من فروع رواية العتيقي عن الصيدلاني، وأن إبرازة الجزائرية ليست هي الأخيرة ولا المعتمدة، بدليل مخالفتها لأشهر روايات الصيدلاني كالعتيقي وغيره، فلو قلب أحد هذا الدليل عليه لانقلب، ولكنا قد بينا آنفا أننا لا يمكننا الجزم بشيء من هذا الآن، ونرى التوقف في هذا أسلم، والله أعلم.

وبهذا التقرير تدرك ما في كلام العلامة من نظر حيث يقول: «ومما يؤسف عليه أن هذه الإبرازة الأجود لم تكن محل أنظار المستفيدين من هذا الكتاب، فلا نعلم أحدا أفاد منها إلا القليل النادر، منهم الحافظ ابن حجر في بعض زياداته على «الميزان» في «لسان الميزان» كونه اطلع على هذه النسخة، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» في أحايين قليلة، وسبب ذلك أن ابن الجوزي ربما لا ينقل عن كتاب العقيلي مباشرة، وإنما يستعمل موارد نقلت من هذا الكتاب ومنها: «تاريخ الخطيب» و«تاريخ ابن عساكر»، وغيرهما مما لم نقف عليه، فتجد نقوله في الأغلب الأعم موافقة للإبرازة التي ظهرت في نسخة الظاهرية، وفي أحيان قليلة موافقة لهذه الإبرازة الثانية، ومنهم: ابن القطان الفاسي في بعض نقوله». فتأسيسا على ما قرناه من منع التسليم بكون النسخة الجزائرية هي إبرازة الأخيرة للكتاب، وإنما هي فرع من فروع النسخة أو إبرازة الصيدلانية وليست الأشهر فضلا عن أن تكون الأخيرة المعتمدة، ومع ذلك فلم يستخدمها أحد غير الحافظ ابن حجر لوقوفه عليها في حلب عند صاحبه المحب ابن الشحنة، كما بيناه آنفا في وصف النسخة. وأما ابن الجوزي فلا يروي الكتاب من طريق الجزائرية أصلا، وإنما يرويها عن الأتماطي، عن ابن المظفر، عن العتيقي، عن الصيدلاني، وهو الفرع الأشهر من إبرازة الصيدلاني أو روايته. وأما ابن القطان الفاسي، فلم أقف على إسناده للعقيلي، وكون بعض النصوص هنا أو هناك توافق رواية ما فلا يعني هذا أنه ينقل منها كما لا يخفى، والله أعلم.

*-وينبني على هذا التقرير أمر آخر لا يقل أهمية عما سبق، وهو الاعتماد في إثبات بعض العبارات على أحد هذه المصادر الثانوية التي تروي من طريق العتيقي أو غيره عن الصيدلاني أو غيره، وإهدار ما في الأصول الخطية التي تروي من طرق أخرى غير طرق هذه المصادر، وهذا لا يستقيم لأن فيه حمل رواية أو إبرازة على أخرى، والأجدر إثبات ما في الأصول، والإشارة إلى هذا الذي في المصادر من طرق أخرى في الحاشية، ناهيك عن أن هذه المصادر ينقل أصحابها عن الأصول المتاحة لهم، والناقل قد يتصرف ولا يشير على طريقة كثير من أهل تلك العصور المتأخرة فإنهم يتصرفون عند النقل ولا ينبهون ويرون ذلك سائغا بلا حرج مالم يختل المعنى، بخلاف الناسخ فإنه يحافظ على ما في الأصل الذي ينسخ منه، ولا يتصرف عادة، وقصارى أمره إذا استشكل شيئا أن يضرب عليه مع إبقائه على ما هو عليه في أصله، فلا يسوغ إهدار ما في الأصول العتيقة لما تنقله المصادر الثانوية، وكذلك الترجيح بها في اختيار أحد القراءتين للنص هو من الترجيح بغير مرجح في الحقيقة، لأنه إذا اختلفت رواية الخزاعي الموافقة للمشهور المتداول قديما من رواية العتيقي عن الصيدلاني، ورواية ابن أبي الفوارس عن الصيدلاني، فكيف ترجح رواية الخزاعي الموافقة لرواية العتيقي أصلا، لموافقتها لرواية المزي من طريق العتيقي عن الصيدلاني؟ وهي هي!! هذا تحصيل حاصل ولم يأت بجديد؟ لكنه في الجملة أخف من إثبات ما في المصادر وإهدار ما في الأصل أو تهمله في الحاشية.

ومما يقع للعلامة كذلك كثيرا، مخالفته ما في الأصول جميعا أحيانا، وإثباته ما في المصدر الذي ينقل عنه العقيلي، كحلل الإمام أحمد، وتواريخ البخاري وتواريخ ابن معين، وغيرها، وهذا قد يبدو وجها أحيانا، لكنه ليس هو الأولى، فإن رواية العقيلي هذه المصادر تعتبر رواية أخرى لهذه الكتب، فإن المطبوع منها الذي نرجع إليه إنما وصلنا من طريق آخر عن رواها عن مصنفها، ويعتبر طريق العقيلي طريقا إضافيا، ناهيك عن أن كثيرا منها لم يخل من غوائل التصحيف والغلط والتصرف إما من النساخ تارة وإما من ناشرها، ونحن لم نطالع أصولها في كل موضع إشكال، فكيف يترك ما في الأصول لمثل هذا، أليس من الأولى الإبقاء على ما في الأصول والتنبيه على ما في مصادره الأصلية في الحاشية؟

٣- ما جاء على خلاف المشهور والجادة من أوجه الإعراب، وقد جعله العلامة نوعين: الأول: ما جاء على خلاف الجادة في النسخ، ونقلته بعض المصادر عن المصنف على الجادة فهذا غيره الدكتور إلى الجادة ولم ينبه في الأعم الأغلب، وقال -حفظه الله-: «فمثل هذه الأمور لا يمكن أن يظن بعالم من مثل العقيلي أن يخطئ فيها، لذا كتبناها على ما تعارف عليه أهل عصرنا من الكتابة التي يراعى فيها الموقع من الإعراب، من حسن الظن بالمؤلف، وإن لم يكن ذلك فلنا بالعلماء الأجلاء من أمثال الخطيب البغدادي، وابن عساكر، وابن الجوزي، والمزي، والذهبي، وابن حجر، سلف في إصلاح أمثال هذه الأخطاء المستقبح بقاؤها في مثل هذه الكتب، ولم يكن من وكدنا تغيير ما يمكن أن يكون له وجه في العربية، إذ ليس من المستحسن التعجل في تخطئة النسخ إن كان لما جاء في النص وجه... وساق أمثلة على ذلك».

والقسم الثاني: ما عبر عنه بقوله: «أما ما يتفق عليه في النسخ وعند من نقل عن الكتاب ممن جاء بعده من الغلط، فالأصل أن نبقية كما هو، لقناعتنا التامة أن هذا النص هكذا جاء، وساق عدة نماذج لذلك... إلى أن قال: وسبب وقوع أمثال هذه الأخطاء عن هؤلاء العلماء، لأنهم كانوا يتكلمون في المجالس، فربما تكلموا بشيء من العامة، فينقل عنهم كما تكلموا به... إلى أن قال: إن اتفاق النسختين على غلط معين لا يعني -البتة- أن المؤلف هو الذي كتبه كذلك، فقد جربنا اتفاق النسختين على غلط ثم وجدناه صوابا عند من نقله عن العقيلي، ليس في اللغة فقط بل في الأسماء وغيرها... وساق نماذج على هذا».

كذا قال الأستاذ الكبير، ولست أجد في الواقع ضابطا صحيحا يميز بين هذين النوعين، ذلك أن المصادر التي تنقل النوع الأول على الجادة، لا شيء منها يروي من طريق أصولنا، وإنما تروي من فروع أخر، لا يدري هل توافق أم تخالف أصولنا في خصوص هذه المواضع؟ وقد يكون ما فيها من الجادة من تصرف المصنفين الناقلين، فهذا وغيره من الاحتمالات كان ينبغي أن يحول دون تغيير ما في الأصول، لاسيما وأن هناك مواضع كثيرة غيرها إلى الجادة مع اتفاق الأصول الثلاثة عليها (وليس عنده منها غير أصليين) ولم ينقلها أحد عن المصنف لا على الجادة ولا على خلافها، وما دام يجد عذرا لذلك فيما اتفقت فيه الأصول ونقله المصنفون على خلاف الجادة، فنفس العذر يصلح لما اتفقت عليه الأصول وإن لم ينقله المصنفون أصلا

أو نقلوه على الجادة، نهاية القول: أن الأحوط والأولى الإبقاء على ما اتفقت عليه الأصول الثلاثة مما جاء على خلاف الجادة، بغض النظر هل نقله أحد عن المصنف على الجادة أم على خلافها، لأن ما في الأصول أكثر وثاقة وأقرب نسبا للمصنف مما ينقله المصنفون، لما سبق بيانه من حدوث التصرف في النقل دون تنبيه من كثير من المصنفين لاسيما فيما هذا شأنه مما قد يعد في الظاهر غلطا عند بعضهم وإن كان في حقيقة الأمر وجهها مرجوحا لغة وإن لم يقصده كاتبه.

ثم إن في إبقائه على ما هو عليه في هذه النسخ العتيقة التي مضى على كتابتها قريب من ألف عام فوائد لا تحصى لمن يريد تتبع تطور اللغة والخط، وطرائق الكتابة وأنماطها، وما يدور في هذا الفلك من مسائل ومهمات التوريج اللغوي والنصي والكتابي، فتغييرها إهدار لهذه الفوائد المهمة وتغيب لها عن أعين الباحثين، فكأن الأمر على ما قاله المتنبي:

بذا قضت الأيام ما بين أهلها مصائب قوم عند قوم فوائد

٤- والأن أسرد أهم الملاحظات المنتقاة على المجلد الأول من عمل الأستاذ العلامة، مع التنبيه على أن القطعة التي ذكر العلامة المحقق أن صديقنا الشيخ الفاضل المدقق محمود خليل الصعيدي عاونه فيها - وهي حتى نهاية الترجمة (٢١٥) - أكثر إتقاناً وأقل إشكالا مما بعدها كما سيظهر من نوع وكم الملاحظات فيها وفيما بعدها، والله أعلم:

١- (١٠٣/١) : «ولكن لا أدري من بينكما»، والذي في الجزائرية والظاهرية: «ولكن لا أدري من بينكم».

٢- (١٠٤/١): «فأتى ابن سيرين فذكر له الحديث» كذا ببناء «ذكر» للمعلوم ويكون فاعله سليمان، ولا يستقيم هذا مع قول ابن سيرين ردا عليه : «يا هذا قل لسليمان...» فالذي ذكر الحديث غير سليمان، ولذا فالأنسب ضبط «ذُكِرَ» بالبناء لما لم يسم فاعله.

٣- (١٠٥/١): «ولكن هو يُكذَّبُ» كذا أثبتها قائلا في الحاشية: «هذه هي صورة الكلمة في الأصل... وفي (ظ): «يكره»، ولا معنى لها». كذا قال، والذي في الأصل بلا

مرية : «يُكْرَبُ» بالراء المهملة التي لا تشبّه، وهو تصحيف صوابه ما في (ظ) : «يُكْرَهُ»، ويكون معناه أن ابن سيرين قال لعمران: «أقرأ سليمان السلام، وأخبره أنه قد كذب علي في نقله عني أن الله بريء ممن فعل هذه المذكرات، فأنا لا أقول بهذا، وغاية ما أقوله أنه يكره فعل هذا»، ويؤيد هذا التفسير ما رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» عن القطان، عن عمران، عن ابن سيرين: «أنه كره أن يُعَلَّمَ القبر»، وعمران بن حدير راوي هذا الأثر عن ابن سيرين هو راوي هذه القصة التي هنا. ثم الذي لا معنى له هو الذي أثبتته العلامة، فما معني : «وأخبره أنه قد كَذَبَ، ولكن هو يُكْذِبُ»؟

٤- (١٠٨/١) «فأما سوى من وصفت» حشى على «فأما» بأنها في (ظ): «أما». وليس كذلك وهي في (ظ) «فأما» كما في [أ] التي هي الأصل عنده.

٥- (١١٠/١) «قال مرحبا كيف قدمت؟» وحشى على «قدمت» قائلا: «يعني: قصدت، ومنه قوله تعالى: (وقدمنا إلى ما عملوا من عمل)....»، وليس كذلك، فالقدوم هنا على أصل معناه، ويؤيده قوله قبله: «مرحبا»، و«قدم» التي بمعنى القصد لا تكون إلا معداة بـ«إلى»، وعلى أي فليس لها معنى هنا، والله أعلم.

٦- (١١٩/١) «حجران للصفحتين»، وعلق في الحاشية قائلا: «في الأصل: «للصفحتان»، وفي «ظ»: «لصفحتان»، وهذا لا يصح ضبطا، والجادة: «للصفحتين»، ونقل عن الذهبي نقله هذا الموضع عن العقيلي على الجادة، ثم عقب قائلا: فاعتبرنا نقل الذهبي عن هذا الكتاب عينه، وتصحيح النص على الوجه سلفا لنا، كما بينا في المقدمة». كذا قال وهو عجيب من مثل الدكتور بشار، فقد تعلمنا من أمثاله أن ما في الأصول المسموعة المعتمدة لاسيما إذا تعاضدت أولى بالإثبات مما يوجد في المصادر الثانوية التي تنقل عن المصنف، فليس الناقل كالناسخ، بغض النظر عن كون المثبت هذا صوابا في نفسه أو غلطا، فهذا شيء وإثبات ما في الأصول العتيقة المسموعة المقابلة شيء آخر، لاسيما وأن هناك في المصادر الثانوية من نقل عن المصنف موافقا لما في

الأصول الخطية، كما وقع لابن الملقن ففي بعض نسخ «البدر المنير» الخطية نقل هذا الموضوع عن المصنف كما في [ظ]، فكان ماذا؟

٧- (١٢٠/١) «يقول: سمعت ابن المسيب، على النكرة لما قال» وحشى على هذه العبارة شارحا وجه إنكار القطان على أسامة بن زيد الليثي قوله : «سمعت ابن المسيب» بأن أسامة لم يدرك ابن المسيب، وليس كذلك فقد أدركه وتصريحه بالسماع منه معروف، وإنما أنكر القطان عليه تصريحه بالسماع منه في خصوص حديث بعينه اتفق أصحاب الزهري على روايته بالعننة عن سعيد، وشذ أسامة فقال: «سمعت»، كما نقلناه في طبعتنا القديمة عن الحافظ ابن حجر، وهو في هذه الطبعة الجديدة عند التعليق على رقم [٥٣]، والله أعلم.

٨- (١٢٦/١) «يضرب فيه رجل» وحشى عليها قائلا: «في الأصل: «رجلا»، وأصلحت...»، وهي في الأصل: «رجلا» ولم تصلح ولا شيء، غاية ما هنالك أن النسخ يرسم اللام ألف المتطرفة على الرسمين، وانظر: رسمه لها في الترجمة التالية، في: «اثنا عشر رجلا».

٩- (١٣١/١) «عن ابن يحيى بن عفيف، عن أبيه، عن جده عفيف»، وعلق على «عن أبيه» قائلا: «لم يرد في (ظ)، أما في الأصل فكانه غير واضح... والحديث أخرجه ابن عبد البر من طريق... الصيدلاني راوي النسخة عن العقيلي، وفيه: «عن ابن يحيى بن عفيف، عن أبيه، عن جده عفيف» قلت: الظاهر أن الصواب «عن ابن يحيى بن عفيف عن جده» وليس فيه «عن أبيه» لآتي: أولا: أن المصنف نفسه في ترجمة (إسماعيل بن إياس بن عفيف) قد نص على ذلك، فقال: «وقد رواه سعيد بن خثيم، عن أسد بن عبد الله، عن ابن يحيى بن عفيف، عن جده، وقد قال بعض من رواه عن سعيد بن خثيم : «عن أبيه عن جده»، فهذا بين أن أصل رواية سعيد بن خثيم عن جده بدون «عن أبيه»، والبعض يذكر «عن أبيه». وثانيا: أن العقيلي يسوق الحديث الذي أشار إليه البخاري، حيث قال: «أسد بن عبد الله البجلي، سمع ابن يحيى بن عفيف، عن جده، ولم يتابع على حديثه» قال العقيلي عقبه: «والحديث...

فساق العقيلي هذا الحديث، وليس في إشارة البخاري التي فسرهما العقيلي «عن أبيه». ثالثاً: وأما نقل ابن عبد البر، فاختلقت فيه نسخ «الاستيعاب»، وفي بعضها بدون «عن أبيه» كما في أصولنا، وأيا ما كان فما ينبغي الحكم بما عنده على ما عندنا، فهو يروي الكتاب من طريق أبي الوليد الفرضي عن الصيدلاني، ونسختنا الجزائرية من طريق ابن أبي الفوارس عن الصيدلاني، ويرويه كذلك من طريق الحذاء عن البلخي، ولا ينبغي إهدار ما في أصولنا العتيقة بمثل هذا على وثاقته لما أسلفنا.

١٠- (١٣٥/١) «سمعت البخاري قال: أبو الربيع... وليس بالحافظ عندهم؛ قاله البخاري.

وقال يحيى بن معين: ليس بثقة». كذا يجعل قوله «قاله البخاري» تمة للفقرة الأولى، و«قال يحيى...» فقرة جديدة، وليس كذلك، والذي في [أ] و[ظ]: «قال البخاري: قال يحيى بن معين: ليس بثقة»، ونحوه في «الكامل» لابن عدي.

١١- (١٣٨/١) «ولكنه على ذاك ضعيف، قال: يعني الأشعث». كذا أثبتها، والذي في [أ]: بدون «يعني»، وفي [ظ]: بدون «قال يعني».

١٢- (١٤١/١) أثبت من [ظ] قول العقيلي «حديث ابن عيينة ومعمّر أولى» الذي لم يرد في [أ]، وقبلها في (١٣٩/١) تفردت [ظ] بقول العقيلي كذلك: «والأسانيد في هذا الباب لينة» فلم يثبتها واكتفى بالتنبيه في الحاشية، ولهذا نظائر متكاثرة، ولم أستطع معرفة سبب الإثبات والإهمال.

١٣- (١٥٠/١) «حدثني محمد بن منصور القوهستاني» وعلق في الحاشية: «في الأصل، و(ظ): «أحمد بن محمد»، وهو غلط بين لا نعتقد أنه من المؤلف لأنه شيخه... وسيأتي على الصواب في ترجمة إبراهيم بن العلاء... ومحمد بن منصور هذا مترجم في «الجرح والتعديل»، ونقل مثل هذا السند الدولابي في «الكنى»... قلت: سبق التعليق على نحو هذا في الكلام على طبعة التأصيل قبل قليل برقم [١٥]، فانظره غير مأمور.

١٤- (١٥٩/١) أثبت (باب إبراهيم) من (ظ) وليست في (أ) وكذا تابع (ظ) في ما أثبتته من بعض الأبواب، وهو عمل لم يطرد في (ظ) فتارة يثبتون الأبواب وأخرى وهو الأعم الأغلب لا يثبتونها في نظير ما أثبتوها، ولذا كان ينبغي متابعة (أ) في ذلك، والله أعلم.

١٥- (١٨٣/١) «إبراهيم بن عبد الله الخليلي» وعلق على «الختلي»: «في الأصل «الختلي»، وجود الناسخ ضم الخاء المنقوطة، وفي (ظ): «الجلي».. قلت: هو كذلك، وهو على كل حال تصحيف، وصوابه: «الجلي» بالجم، كما في حواشي «الإكمال» (٢٢٤/٣) وهو كذلك في «اللسان»، وضبطه محققه بتشديد الباء، ولا وجه له، والله أعلم.

١٦- (١٨٧/١) «عبد الله بن أبي الحارث» وعلق: «تحرف في (ظ) إلى «عبد الله بن الحارث»...». وليس كذلك فهو في (ظ) كما في (أ) كما أثبتته، والله أعلم.

١٧- (١٩١/١) «فَلَقْنَهُمَا هُشِيمٌ وَتَعَطَّلَ هُوَ» كذا ضبطها، والذي في [أ] «فَلَقْنَهُمَا هُشِيمٌ وَتَعَطَّلَ هُوَ» بشدة وفتحة على القاف، ولكن الناسخ يضع الفتحة تحت الشدة أعلى الحرف عند الفتح فتشبهه بالشدة والكسر عندنا، وإذا أراد الشدة والكسر وضع الشدة فوق الحرف والكسرة تحته، والفتحة على ميم هشيم واضحة. وواضح كذلك أن ثمة تغييرا جرى على هذا الضبط حذفت فيه الكسرة من تحت اللام، و غير ذلك.

١٨- (١٩٢/١) «الكلمة الحكمة» وعلق عليها: «في (ظ): «الحكمة»، والمثبت عن الأصل»، والذي جاءت الكلمة فيه مقيدة مضبوطة بالشكل: «الحكمة». كذا قال، والذي في الأصل وهو [أ] موافق لما في [ظ]: «الحكمة» ولا يخفى ما جرى عليها من تغيير لتصير «الحكمة»، والمراد أن العلامة اعتمد هذا التغيير الذي جرى هنا، وهو ما لم يفعله في مواضع أخرى ذوات عدد منها ما في (١٩٣/١) عند كلمة: «ضعف لذلك»، فقد وردت في [أ]: «ضعيف لذلك»، ويبدو أن «ضعيف» غيرت

عن «ضعف»، وأثر الحركات القديمة ظاهر، واعتمد هنا ما قبل التغيير، ولم يشر لما في [أ].

١٩- (١٩٣/١) «سمع منه إبراهيم» سقطت «منه» من [ظ] ولم ينبه عليها مع خطورتها، فبسقوطها يصير التلاميذ مشايخا، مع تنبيهه على «الواو» و«الفاء» ونحو ذلك.

٢٠- (١٩٥/١) «ليس هو في حديثه بذلك» وعلق عليها: «في (ظ) و«التاريخ الأوسط»، و«الضعفاء»، و«الجرح والتعديل»، و«الكامل»: «دينه»، والمثبت عن الأصل، ونسخة على (ظ)، و«التاريخ الكبير». كذا، والظاهر أن الصواب: «دينه» كما في (ظ) والمصادر المذكورة، وما في «التاريخ الكبير» تصحيف، كما أشار إليه الشيخ محمود خليل في حواشيه على «التاريخ»، ويؤيده أن مالكا نقل عنه الطعن في حديثه تارة وفي دينه أخرى، وقد قدم المصنف رواية الطعن في حديثه قبل هذه، فأحرى بهذه أن تكون طعنا في دينه، وانظر بعد هذه الفقرة بثلاث فقرات قول مالك لما سئل: أكان ثقة في حديثه؟ فقال: «لا، ولا ثقة في دينه»، والله أعلم.

٢١- (٢٠٠/١) «لا يعزَّر فوق عشرة...» كذا أثبت «يعزَّر» من [أ]، والذي في (ظ) ومصادر الخبر التي روته عن شيخ المصنف: «تعزير»، وعادته أنه يرجح بمثل هذا، ولكنه هنا لم يفعل.

٢٢- (٢٠٢/١) «أن تُعبد الأصنام» كذا والذي في [أ]: «نعبد الأصنام» وضبط الميم بالفتح، وفي [ظ]: «يعبد الأصنام»، والذي في الحديث: «تعبد الأصنام»، ولم يشر إلى ما في الأصول الخطية!

٢٣- (٢٠٥/١) «لا أدري كيف حديثه؟» قال في الحاشية: «القائل: «لا أدري...» هو العقيلي»، كذا قال، وقد نسبها للبخاري الحافظ علاء الدين مغلطاي في «إكمال التهذيب» (٢٨٩/١).

٢٤- (٢٠٨/١) «يحيى بن رومي» كذا أثبتها بالراء، وهي في [أ]، و[ظ] بالذال «دومي»، ولم ينبه.

- ٢٥- (٢١١/١) «إبراهيم بن يزيد أبو إسحاق الخوزي» كذا أثبتوها «أبو إسحاق»، وكذا هي في [أ] و[ظ]، والظاهر أنه ذهول، والصواب: «أبو إسماعيل» كما في مصدر الخبر «التاريخ الكبير»، وغيره، ولم ينه، والله أعلم.
- ٢٦- (٢١٩/١) الفقرة «قال: وهذا الحديث... بإسناد صالح» أثبتتها من [ظ] بين الخبرين، والأنسب أن تكون بعدهما فهي متعلقة بهما.
- ٢٧- (٢٢٢/١) «فإذا رياح قاعد» كذا أثبتتها من [ظ] ولم يشر إلى أنها في أصله [أ]: «رباح» بالموحدة، ولعله الصواب.
- ٢٨- (٢٢٣/١) «إلى أحدهما بشبر» في [أ]: «بسير»، ولم يشر إليه، وأثبت ما في (ظ).
- ٢٩- (٢٣٤/١) «في كلب الصيد أربعين» كذا أثبتوها على ما في الأصول وهي على خلاف الجادة، وعادتهم المستتبعة في مثل هذا إثبات الجادة دون تنبيه اكتفاء بالتنبيه في المقدمة، زد على هذا أنه في مصدر الخبر «التاريخ الكبير» على الجادة!!
- ٣٠- (٢٤٣/١) «حدثني أسامة الدقاق»، وعلق: «في الأصل: «أبو أسامة»، والمثبت عن [ظ]، و«تهذيب التهذيب» إذ نقلاه (كذا) عن العقيلي»، ولعل الصواب «أبو أسامة» كما في [أ]، و«المعجم الكبير»، وقد تكرر عند المصنف في ترجمة معلى بن عبد الرحمن كذلك، والعجيب أن الدكتور أثبتته هناك «أبو أسامة»، ولم يعقب!! فالله أعلم.
- ٣١- (٢٤٣/١) «حدثني أسامة الدقاق بصري، قال: سمعت يحيى بن معين»، كذا تبعنا لـ [ظ]، دون تنبيه، والذي في [أ]: «حدثني أبو أسامة الدقاق بصري، قال: حدثنا أبو داود السجستاني، قال: سمعت يحيى بن معين»، وأبو أسامة إنما يروي عن أبي داود عن ابن معين، ولم أقف له على رواية عن ابن معين، وفي «الموضوعات» (٣٣٩/١) من طريق المصنف عن أبي أسامة النصيبي، عن أبي داود، عن ابن معين، في خبر آخر، والله أعلم.

٣٢- (٢٤٥/١) «الفاريابي» ضبطها بفتح الراء، ونقل كلام ابن ناصر الدين في «التوضيح» ولم يتعرض لضبط الراء، ثم نقل كلام ياقوت وقد نص على كسرها، فقد قال: «(فارياب) بكسر الراء...» فتكون النسبة إليها حسب ما في هذه المصادر: (الفاريابي)، والذي نص على فتح الراء إنما هو السمعاني في «الأنساب»، وهو الموافق لاختياره، فلو عزا إليه لكان أولى.

٣٣- (٢٤٧/١) «[كان] آخر طعام أكله رسول الله ﷺ طعاما فيه بصل»، وعلل زيادته «كان» مع خلو الأصول منها، ليستقيم النصب في «طعاما»، ولو حمل نصب «طعاما» على خلاف الجادة ونظائره في الأصول الخطية متكاثرة في نصب المرفوع، لكان أولى قطعا من الزيادة على ما في الأصول.

٣٤- (٢٥٠/١) حاشية (٥): «في (ظ): «ولا يتابع إلا...» كذا وهذا نسخة على (ظ)، والعبرة برمتها ليست في (ظ).

٣٥- (٢٦٣/١) «خير من السديس من البقر» كذا أثبتتها تبعا للأصل الذي هو [أ] كما نص في حاشيتها، والذي في الأصل: «السدس» و«السدس» و«السديس» بمعنى واحد، فلم يغير الأصل؟

٣٦- (٢٦٧/١) «يا هامة لأدائك» وحشي عليها: «في (ظ): «بأدائك...»، وليس كذلك والذي في (ظ) موافق لما في (أ)، والله أعلم.

٣٧- (٢٨٥/١) «وطلق وغيرهم» كذا في الأصول الثلاثة، والذي في كتب البخاري الثلاثة وغيرهم: «وطلق عندهم»، ولم ينتبه إليه.

٣٨- يسقط من [أ] كلمات وعبارات فيستدركونها من [ظ] بلا تنبيه، من ذلك ما في (٢٨٤/١): «حدثنا محمد بن أحمد» ف«حدثنا» ليست في [أ]، (٢٩٩/١) «أيوب بن واقد» في خبر البخاري ف«بن» سقطت من [أ]، في نظائر كثيرة.

٣٩- (٣٠٦/١): «أصل من جهة ثبت» كذا أثبتتها من (ظ) ولم ينبه، وفي [أ] وعنه في «لسان الميزان»: «يثبت».

٤٠- (٣١٦/١) «الرَّبَّي» ضبطها بفتح الراء والباء، والأصح فيها سكون الباء، نسبة إلى الرِّبَّة حي من الأسد، وانظر: تحقيق العلامة المعلي هذه النسبة في حواشي «الأنساب» (٧٩-٧٨/٦)، وقد ضبطه في [أ] بفتح الباء وهو قول للبعض، وفيه ما فيه.

٤١- (٣١٧/١) «حصيب» التي في عنوان الترجمة ذكروا أنها في (ظ) بالخاء المعجمة، وليس كذلك فهي في هذا الموضع بالخاء المهملة كما في [أ]، وإنما التي بالخاء في [ظ] هي التي بعدها في كلام البخاري، والله أعلم.

٤٢- (٣٢٤/١) «عمر بن بشر»، كذا أثبتتها اعتمادا على نقل الذهبي في الميزان، وهذا قصور، فهي على الصواب كذلك في مخطوطة برلين [ر]، ولم يعتمدوها الدكتور.

٤٣- (٣٣٠/١) حاشية (٤) «في (ظ): «هؤلاء كلهم الكذابين»»، كذا، وقد كانت في (ظ) «هؤلاء كلهم كذابين» ف ضرب ناسخ (ظ) على «كلهم»، وغير «كذابين» إلى «الكذابين» فأصبحت موافقة لما في [أ] و[ر].

٤٤- اضطرابه في اعتماد ضبط [أ] فتارة يثبت ويحتفي به أو ينبه على الأقل عليه، وتارة لا يولييه اهتماما كما في (٣٢٧/١) «صدق وعده» فقد ضبطها في [أ] بتشديد الصاد، وفي (٣٢٩/١) «الفسطاط» ضبطها في [أ] بكسر الفاء، وهو وجه فيها جائز، ولم ينبه على شيء من ذلك.

٤٥- (٣٣٥/١) «فُرى أنه يذكر ربه» أثبتتها كذلك تبعا ل (ظ)، والذي في أصله : «فُرى»، ولم ينبه.

٤٦- (٣٣٥/١) «يرجى لقتيبة في هذا خير» وعلق : في (م): «الخير»، فأثبت فرقا من [م] وليست من أصوله، وهذا الفرق من نسخة برلين، فمن أين جاء به؟ ولم في هذا الموضع الفريد!!

٤٧- (٣٥٠/١) «ويحاسب نفسه»، وضع فوق «نفسه» في [أ] على أولها «لا»، وعلى آخرها «إلى»، إشارة إلى كونها زائدة، أو ليست في بعض الروايات، ولم ينتبه لها.

٤٨- (٣٥٨/١) «ولا يتابع بكر على هذا، وهذا حديث منكر»، كذا أثبتتها عن [أ]، والذي في [أ]: «ولا يتابع على هذا، منكر»، وهو الموافق لما في [ر]، ثم غيرت في [أ] إلى «ولا يتابع على بكر، وهذا حديث منكر»، وفي (ظ): «ولا يتابع عليه بكر بن معبد»، فما أثبتته العلامة ليس في شيء من النسخ، ولا حتى على سبيل التلفيق، حتى بعد تغيير بعضها، ومع ذلك فلم يشر إلى أكثر من فرق (ظ) فقط.

٤٩- (٣٦٣/١) حاشية (٣) «في (ظ): «ولا يتابع... وروى أحاديث كثيرة مناكير...» كذا وصف ما في (ظ)، وقد ضرب ناسخها على «كثيرة»، فينبغي حذفها من هذا الفرق، فليست في (ظ) بعد الضرب.

٥٠- (٣٦٤/١) «شيطان يحتدره رجل» وعلق على «يحتدره»: «في الأصل: «تحتدره»، وفي (ظ): «يحتدره»، وما أثبتناه من مصادر التخریج. قلت: هو على الصواب في [ر]، وإثباته منها أولى من مصادر التخریج، ولكن الدكتور أهملها بلا سبب مقنع.

٥١- (٣٧٣/١) «الذي يبلغ السبعين» وعلق: «في الأصل و(ظ): «التسعين»، خطأ، والحديث أخرجه علي بن الجعد، وابن عدي من طريق مسلم بن إبراهيم، ولفظه عندهما: «... السبعين». فقد أثبت الصواب من مصادر التخریج، وهو موجود في [ر]، ويقال فيه ما في سابقه، مع خطورة مخالفة النسخ العتيقة لاسيما عند التواطؤ وإثبات خلاف ما فيها من مصادر التخریج.

٥٢- (٣٧٤/١) «قال: كان أبو نعيم»، كذا أثبتها «قال: كان»، وهي في [ظ]، و[ر]، و«التاريخ الكبير»، و«الضعفاء»: «كان» بدون «قال»، وقد كانت في [أ]: «قال» بدلا من «كان»، فكتب فوقها «كان» كأنه يصححها، والدكتور عادته أن يثبت ما في «التاريخ» ونحوه إذا خالف ما في [أ]، فكيف والحال ما وصفت؟

٥٣- (٣٧٥/١) «ما أراه كان بذاك» وفي حاشية (٣): ««كان» لم يرد في (ظ)». كذا قال وهو عجيب جدا، ف«كان» في [ظ] بلا مريية، ولكنها لم ترد في [ر] وهي ليست من أصوله، ولا قابل عليها.

- ٥٤- (٣٧٩/١): «لم أسمع يحيى ولا عبد الرحمن يحدثان»، كذا أثبتها «يحدثان» وهي في [أ]، و[ر]: «يحدث» وضرب عليها في [ر] إشارة إلى كونها كذلك في أصله، وفي [ظ]: «يحدثان»، ولم يشر الدكتور إلى شيء من هذا كله.
- ٥٥- (٣٨٢/١) «إن لم يصبك من شره» وعلق: «في الأصل: «من شراره»، والمثبت من (ظ)»، قلت: وما في «الأصل» هو ما في [ر] أيضا، وفي بعض مصادر التخریج كذلك، والشرُّ هو الشرُّ، فلم العدول عن الأصل هنا؟
- ٥٦- (٣٨٧/١) «بقية إذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين، فلا تقبلونه»، كذا أثبتها من [أ] على خلاف الجادة، وهي كذلك في [ر]، وعادته إثبات الجادة في مثل هذا ومخالفة أصوله، والجادة كما في [ظ]، «فلا تقبلوه».
- ٥٧- (٣٨٧/١) «للحديث الديني» كذا أثبتها من «تاريخ دمشق»، وهي في [أ] غير واضحة عنده، وفي [ظ]: «الذي»، وما أثبتته على الصواب موجود في [ر]، لكنه أهملها.
- ٥٨- (٣٩٤/١) «أدناهن الهرم» كذا أثبتها، والذي في الأصول الثلاثة ومصادر الخبر: «أدناها»، وكذلك كانت في [أ] ثم جرى تغييرها إلى «أدناهن»، وعادته إثبات ما يوافق المصادر من النسخ.
- ٥٩- (٣٩٥/١) حاشية (٢) «في الأصل: «عمرو بن سفينة، وضرب الناسخ على حرف الواو من كلمة «عمرو»، ثم كتب في الحاشية: «عمر بن سفينة»، وهو الصواب»، قلت: يفهم من توصيف الدكتور أن الناسخ أصلح في الحاشية ما ضرب عليه في الأصل، وليس كذلك، فالذي في الحاشية مثبت من نسخة أخرى، كما يستفاد من وضع الناسخ حرف الخاء فوقه، وليس تصحيحا كما تفيده عبارة الدكتور.
- وبهذا القدر ينتهي الجزء الذي أشار الدكتور بشار أن الشيخ محمود خليل الصعيدي ساعده فيه، وبانتهاه ينتهي القدر المتقن من العمل، ويلاحظ من أول هنا وحتى نهاية الكتاب الإخلال بكثير جدا من الفروق بين الأصل [أ]، و[ظ]، خلافا لما كان

في القدر الماضي فقد كان الفأنت من ذلك قليل، وسيظهر هذا من خلال الملاحظات القادمة:

٦٠- (٤٠٢/١) «حدثني آدم بن موسى قال» وعلق على «قال»: «في الأصل:

«يقول»». قلت: ليس كذلك، فهي في الأصل كما في [ظ]: «قال»!!.

٦١- (٤٠٣/١) «أهو ضعيف؟» كذا أثبتها من [ظ] بلا تنبيه، وهي في [أ]

و[ر]: «هو ضعيف» بدون همزة الاستفهام، وحتى لو كان السياق سياق استفهام

فحذف الهمزة مطروق.

٦٢- (٤٠٣/١) خرج حديث «الذهب والحرير حلال لإناث أمتي حرام على

ذكورها» قائلا: «هو في «صحيح مسلم» [٢٠٦٩] من حديث عمر». قلت: الذي في

مسلم في هذا الموضع من حديث عمر: «إنما يلبس الحرير من لا خلاق له».

٦٣- (٤٠٤/١) «ثابت بن يزيد أبو السري»، وأشار إلى أن «بن يزيد» من [ظ]،

قلت: ولكن خلت منها [أ] ومصدر الخبر، وعادته في ما سبق الترجيح في مثل هذا

إذا اختلفت النسخ بما يوافق مصدر الخبر، ولم يفعله هنا.

٦٤- (٤٠٤/١) «قال: وسطاً» كذا أثبتها بالنصب، وهي في [أ] منونة بالضم لا

تلتبس، وكذا على صورة الضم في [ظ]، و[ر]، والرفع فيها جائز مستقيم، فما الداعي

لمخالفة الأصول؟.

٦٥- (٤٠٤/١) «محمد بن سعيد ابن الأصهباني»، و«ابن» الثانية ليست في [أ]،

ولم ينبه.

٦٦- (٤٠٥/١) «الماء الذي يكون في ركوتك» كذا أثبت «يكون» من [ظ] دون

تنبيه، والذي في [أ] و[ر] وجميع مصادر الخبر بدونها.

٦٧- (٤٠٦/١) «ثابت بن موسى الضير...» في [ظ] «ثابت بن موسى البصري

الضير»، ولم يشر إلى «البصري» وبعدها «جابر بن عبد الله» وقد أثبت «بن عبد

الله» من (ظ) في نظائر متكاثرة لا يدرى فيها متى يثبت ما في (ظ) ومتى يهمله؟

وإذا أثبتته فمتى يشير إلى كونه من (ظ) خلافا للأصل، ومتى يهمل الإشارة؟

٦٨- (٤٠٦/١) «أَوْ يُجَرُّ بِهَا مَغْنَمٌ» كذا أثبتتها من (ظ)، ولم يُنَبِّه، والذي في [أ] و [ر]: «يُجَيَّ بِهَا مَغْنَمٌ».

٦٩- (٤٠٩/١) «حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، [عن أبيه]، قال حدثني أبو عبد الله السلمي»، وقال معلقا على «عن أبيه»: «زيادة متعينة من تهذيب الكمال». كذا قال، ولا وجه لتعينها والله أعلم، بل الظاهر أنها غلط، وما كان ينبغي إقامها، فقد خلت منها الأصول الثلاثة، نعم نقله ابن عساكر والمزي بهذه الزيادة، ولكن نص الخطيب في ترجمة السلمي المذكور في «تاريخ بغداد» [٧٦٧٦] على أنه إنما يروي عن أحمد، ويروي عنه عبد الله بن أحمد، والله أعلم.

٧٠- (٤١١/١) حاشية (٦): «جاء في حاشية الأصل: أنها في نسخة «اتقوا» وهي كذلك عند المزي...» قلت وفاته أنها في (ظ)، و(ر) كما في هذه النسخة التي على الأصل.

٧١- (عن ثوير بن أبي فاختة) وعلق على «بن أبي فاختة» بأنها لم ترد في الأصل، وهي ثابتة في «العلل»، وأثبتها من العلل، وهو قصور، فهي ثابتة في (ظ) وهي من أصوله.

٧٢- (٤١٥/١) «ما سمعت عبد الرحمن ولا يحيى» كذا أثبتتها من (ظ) ولم ينبه، والذي في أصله، و[ر]: «ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن». ٧٣- (٤١٦/١) «في حديثه وهم واضطراب»، أثبتتها كذلك من (ظ) ولم ينبه، وهي في [أ] بدون «في».

٧٤- ومثله ما في (٤١٦/١) «بشر بن السري»، والذي في [أ] بدون «بن» ولم ينبه.

٧٥- وكذلك ما في (٤١٦/١) أيضا «جعفر بن عبد الله بن عثمان» فالذي في [أ]: «جعفر بن عبد الله عن عثمان»، وأثبت الصواب من (ظ) ولم ينبه،

٧٦- وكذلك ما في (٤٢٢/١) «حدثنا محمد بن عيسى» «حدثنا» ليست في [أ]، ولم ينبه، في نظائر متكاثرة.

٧٧- (٤١٦/١) خرج رواية جعفر الأولى عن ابن عباس من البزار، وهذا ذهول، فالذي في البزار في الموضع المشار إليه روايته عن ابن عباس عن عمر مرفوعاً، الآتية بعدها.

٧٨- (٤١٦/١) «وحدثناه إسحاق» كذا أثبتنا من [ر] وليست من أصوله، والذي في [أ]: «حدثناه»، وفي [ظ]: «وحدثنا». ولم ينبه على شيء مع اعتناؤه بنحو هذه الفروق وأقل منها، وبعدها «قال: حدثنا عبد الرزاق»، ولا يدرى من أين أتى بـ «قال»؟ وليست في [أ]، وفي [ظ] و[ر]: «عن عبد الرزاق».

٧٩- (٤١٧/١) «ضَعَفَ في روايته عن الزهري» كذا أثبت «ضعف» من [ر]، وليست من أصوله، والذي في أصله [أ]: «ضعيف»، وعلى الفاء تنوين الضم لا يخفى، ولم ينبه.

٨٠- (٤١٨/١) «روى عنه معمر» كذا أثبتنا من [ظ] ولم ينبه، والذي في أصله، و[ر]: «روى معمر عنه».

٨١- (٤١٨/١) «قال سفيان: إنما وجدنا ذاك كتباً، ولم يكن صاحب حديث»، كذا أثبتنا «وجدنا ذاك» من [ظ] ولا معنى لها، والصواب الذي في أصله [أ]، و[ر]: «إنما وجد ذاك كتباً» وبه يستقيم السياق.

٨٢- (٤٢٠/١) «منذ ولي» كذا في [ظ] و[ر]، والذي في أصله [أ]: «مذ ولي»، ولم ينبه.

٨٣- (٤٢٠/١) «وبحفظه اضطراب شديد» زعم أنها كذلك «وبحفظه» في [ظ]، ومنها أثبتنا، وليس كذلك، فالذي في [ظ]: «وجفظه» كذا بنقطة تحت الحاء ولعله سبق قلم من الناسخ، وفي [ب] وهي فرع حديث منسوخ من [ظ]: «وبحفظه» وهو تصرف من الناسخ، وقد نقلها الحافظ في «اللسان» فقال: «وقال العقيلي: وفي حفظه...» وعليه اعتمدنا، والله أعلم.

- ٨٤- (٤٢١/١) هامش (١) «العبارة المكررة الثالثة [«والله للمسلم أعظم حقا منك»] لم ترد في الأصل». كذا قال، وهي موجودة بالأصل ملحقة بالحاشية، ولم يتردد في إثبات ما شابه ذلك طول الكتاب.
- ٨٥- (٤٢٢/١) «ولكن بغضا ما شئت» كذا أثبت «بغضا» بالنصب، وهي في أصله منونة بالضم، وكذلك في [ر] على صورة الضم، وفي [ظ]: «البغض».
- ٨٦- (٤٢٦/١) «أخبرنا يوسف بن يزيد» كذا أثبتنا من (ظ)، والذي في [أ] و[ر]: «حدثنا...» ولم ينبه.
- ٨٧- (٤٢٦/١) «ألت الذي تروي عن جابر» كذا أثبت «ألت» من (ظ) ولم ينبه، والذي في [أ]: «لست»، وحذف همزة الاستفهام مطروق لا شية فيه.
- ٨٨- (٤٢٧/١) «حدثنا قبيصة» كذا من [ظ]، والذي في [أ]، و[ر]: «حدثني قبيصة» ولم ينبه، ومثله بعده: «حدثني يحيى بن يعلى» من [ظ]، والذي في [أ] و[ر] «حدثنا يحيى بن يعلى»، ولم ينبه.
- ٨٩- (٤٢٨/١) «بن ناجويه» كذا من [ظ]، وفي [أ] «باحويه»، وفي [ر] «باحويه»، ولم ينبه على شيء.
- ٩٠- (٤٢٨/١) «فإذا قال: قال فلان، فلا» كذا أثبتنا من [ظ] بلا تنبيه، والذي في أصله [أ] و[ر] و«العلل»: «فإذا قال: «قال» فلا»، وليس فيه «فلان»، وليس في «العلل»: «فلا» أيضا.
- ٩١- (٤٢٩/١) «حدثنا بشر بن موسى» كذا أثبتنا، ولا يدري من أين؟ ففي أصله [أ]: «حدثنا بشر - يعني بن موسى-»، وفي [ظ] «بشر بن موسى» بدون «حدثنا»، وفي [ر]: «حدثنا بشر»، ولم ينبه على شيء.
- ٩٢- (٤٢٩/١) «فلا يخرج مع من يخرج من ولده حتى ينادي مناد من السماء» كذا أثبتنا من (ظ) ولم ينبه، والذي في أصله [أ]: «فلا تخرج مع من يخرج من ولده حتى ينادي من السماء».
- ٩٣- (٤٣٠/١) «لا يحدثان عن جابر بن يزيد» في [أ] «... جابر بن زيد» ولم ينبه.

٩٤- (٤٣٠/١) «بن مهدي حدثه عن سفيان» كذا أثبتتها من [ظ]، والذي في أصله [أ]، و[ر]: «بن مهدي حدثهم عن سفيان»، ولم ينبه.

٩٥- (٤٣٠/١) «حدثنا عبد الله في موضع آخر... إنلخ الفقرة» كذا أثبتتها في موضعها الذي أثبتها فيه تبعاً لما في [ظ]، والذي في [أ] و[ر] بعد هذا الموضع بست فقرات، ولم ينبه على شيء من ذلك، بل كتب عند موضعها الذي في [أ] و[ر] حاشية قال فيها: «جاء بعد هذا في الأصل... وساق الفقرة... وهو تكرار لما تقدم»، وليس ثمة تكرار ولا شيء، فلم ترد هذه الفقرة في [أ] و[ر] إلا في هذا الموضع فقط، ووردت في [ظ] في الموضع المقدم ولم ترد بعده ثانياً، فأين التكرار؟

٩٦- (٤٣٠/١) «قال علي بن المديني» كذا من [ظ] والذي في [أ] و[ر]: «قال علي بن عبد الله»، ولم ينبه.

٩٧- (٤٣٠/١) «...يحيى يقول: سألت سفيان...» سقطت هذه العبارة من [أ] ولم ينبه.

٩٨- (٤٣٢/١) «أردت أن آتي جابراً» كذا أثبتتها من [ر] دون تنبيه وليست من أصوله، والذي في [أ]: «ذهبت إلى جابر». وليست هذه الفقرة في [ظ].

٩٩- (٤٣٦/١) «والناس يروونه عن الأعمش» كذا أثبتتها من [ظ] بلا تنبيه، والذي في أصله: «فالناس يروونه...».

١٠٠- (٤٣٧/١) «أبو جزي» كذا ضبطها بضم ففتح، والصواب «أبو جزي» وهو بفتح فكسر، وراجع ما علقه العلامة المعلي على «الإكمال» (٧٩-٨١)، والله أعلم.

١٠١- (٤٣٧/١) «واسمه نصر بن طريف» أثبتتها من [ظ] منها، وهذا على خلاف منهجه فليست في [أ] ولا [ر]، ولا «العلل»، فكان المناسب لطريقته حذفها.

١٠٢- (٤٣٧/١) «... الذارع قال: قال أبو داود:» كذا أثبتتها والذي في [أ] و[ر]: «الذارع، قال أبو داود»، وفي [ظ]: «الذارع قال: حدثنا أبو داود قال:» ولم ينبه إلى شيء.

١٠٣- (٤٣٩/١) «حدثناه محمد بن إسماعيل» وعلق على «حدثناه» قائلا: «في (ظ):

حدثنا» قلت: هو في [أ] كما في [ظ]: «حدثنا»، والذي أثبتته إنما هو ما في [ر] وليست من أصوله!!!

١٠٤- (٤٤٠/١) «جميع» كذا أثبتنا على الصواب بفتح أوله وكسر ثانيه، مخالفا ما

في جميع الأصول فقد ضبطت في النسخ الثلاث «جميع» مصغرا، وهو قول البخاري فكان الأولى إثباتها على ما في الأصول وعلى قول البخاري في الفقرة المنقولة عنه تأكيداً لأنه قوله، وإن كان الصواب خلافه، فينبه على الصواب في الحاشية، والله أعلم.

١٠٥- (٤٤٥/١) «حدثنا بشر بن موسى الأسدي» وعلق على «الأسدي»: «لم ترد

في (ظ)»، وهو ذهول فإنها لم ترد إلا في (ظ) وخلت منها [أ] و[ر].

١٠٦- (٤٤٥/١) «حدثنا محمد قال حدثنا الحسن بن علي» وعلق في حاشية (٨):

«بن علي لم ترد في (ظ)»، وليس كذلك، فالذي في [ظ]: «حدثنا محمد بن الحسن».

١٠٧- (٤٤٦/١) «قال أبي» كذا أثبتنا والذي في [أ]: «قال لي أبي» ولم ينبه.

١٠٨- (٤٤٦/١) «حدثنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد السلام النيسابوري»

كذا أثبتنا وأشار إلى أن «بن محمد بن عبد السلام» من (ظ)، والمذكور مترجم في «تاريخ الإسلام» (٩٦١/٦) وليس في سياقه نسبه (بن محمد)، ولذا لو اقتصر على ما في أصله [أ] و[ر] لكان أحوط وأولى.

١٠٩- (٤٤٧/١) «ذكر جلد بن أيوب» كذا أثبتنا ملفقة ولم يبين فالذي في [أ]

و[ر]: «ذكر الجلد بن أيوب»، وفي [ظ]: «يذكر جلد بن أيوب».

١١٠- (٤٤٧/١) «ليس يسوى حديثه شيئا» كذا أثبتنا من (ظ) و(ر) والذي في

أصله [أ]: «ليس يسوى حديثه بشيء» ولم ينبه.

١١١- (٤٤٨/١) «حدث جواب التيمي» في [أ]: «حدث كوات...»، وفي [ظ]:

«حدث خوات...» بالخاء، والمثبت عنده بالجيم ليس إلا في [ر] ، وليست من

أصوله!! ولم ينبه على شيء.

١١٢- (٤٤٨/١) «بعضهم قريب من بعض في ضعفاء» كذا أثبتتها من الأصل موافقا لما في «تاريخ الدوري»، وليس كذلك، فالذي في أصله [أ]: «بعضهم قريب من بعض، ضعفاء»، وهو اختصار الذي في «تاريخ الدوري» «بعضهم قريب من بعض ويراهم يحيى ضعفاء»، وفي [ظ] و[ر]: «بعضهم قريب من بعض في الضعف».

١١٣- (٤٥٢/١) «حدثنا أبي» وعلق في حاشية (٨): «في الأصل: «حدثني»، وما أثبتناه من (ظ) وهو الموافق لما في «العلل» الذي ينقل منه»، كذا قال، والذي في «العلل» موافق لما في أصله [أ] و[ر]: «حدثني أبي»، فكان ينبغي إثباته بدلا مما في (ظ).

١١٤- (٤٥٢/١): «قال لي الحارث: تعال، إنك عندي بمنزلة ابني، إني قد تعلمت...»، وعلق على «تعال»: «في (ظ)، والمطبوع من «العلل»: «يقال» ولا معنى لها...» كذا قال ولا وجود لهذه الكلمة أصلا في «العلل». وكذلك علق على «ابني»: «في (ظ) والمطبوع من «العلل»: «أبي» محرفة»، ولا وجود لهذه الكلمة في «العلل»، والعبارة في «العلل»: «قال لي الحارث: إنك عندي بمنزلة، قد...»، كذا في مطبوعته التي بين يدي بتحقيق د وصي الله عباس، وهي التي يعزو إليها، إلا أن يكون قصده طبعة تركيا فهي في مكتبتي وأنا بعيد عنها الآن، ونسأل الله جمع الشمل في عافية وخير.

١١٥- (٤٥٥/١) «نحذف بها الأعور» كذا أثبتتها من [ر] بدون تنبيه وليست من أصوله!! وهي في [أ]: «نحذف».

١١٦- (٤٥٦/١) «ولا تعرفونه لي» كذا أثبتته متصرفا بلا تنبيه، والذي في [أ]: «ولا تعرفوه لي»، وفي [ر]: «ولا يعرفوه لي»، وفي [ظ]: «ولا يعرفونه لي».

١١٧- (٤٥٦/١) «يطير بهما في الجنة حيث شاء» كذا أثبت «شاء» من [ظ]، والذي في أصله [أ]، و[ر]: «يشاء». ولم ينبه على شيء.

١١٨- (٤٥٦/١) «عند كل شديدة» وعلق: «إشارة في الهامش إلى أنها في نسخة أخرى: «عند كل شدة»». كذا قال، وهو ذهول، فالذي في صلب الأصل [أ]: «شدة»، وأشار في الهامش إلى أنها في نسخة «شديدة»، كما في [ظ]، [ر]، و«تاريخ دمشق»، و«الموضوعات».

١١٩- (٤٥٦/١) «أفيكم أحد كان يأخذ الخمس غيري وغير فاطمة... أفيكم أحد كان أعظم غناء عن رسول الله ﷺ...» كذا أثبتت العبارتين على هذا الترتيب، والذي في [ظ]، و[ر]، و«الموضوعات»، و«تاريخ دمشق» من طريق المصنف عكس ذلك، بتقديم الفقرة الثانية على الأولى، وكذا هو في أصل [أ]، ثم ألحق بعضهم «أفيكم أحد كان يأخذ الخمس» قبل «أفيكم أحد كان أعظم غناء»، وكتب فوق «أفيكم أحد كان يأخذ الخمس» في موضعها الأصلي فوق أولها «من ها هنا» وفوق آخرها «إلى ها هنا معاد»، فتبعه الدكتور ومنهجه مخالفة ذلك لو كان في أصل [أ]، والحال هذه، فكيف وهو تغيير لا يعرف فاعله، والله أعلم.

١٢٠- (٤٥٧/١) «حتى وضعه في حفرة» كذا أثبتتها دون تنبيه من [ظ]، والذي في [أ]، و[ر]: «حين وضعته»، وحاول بعضهم تغييرها في [أ] إلى «وضعه» لتصير: «حين وضعه»، وفي «الموضوعات»: «حتى وضعته»، وفي «تاريخ دمشق» كما في [ظ].

١٢١- (٤٥٧/١) «رجل لين لم يسمه زافر» كذا أثبتتها من [ظ]، ولم ينبه، وليست في [أ]، ولا [ر]، ولا «تاريخ دمشق» وطريقته عدم إثبات مثل هذا.

١٢٢- (٤٥٨/١) «ومن حديثه ما حدثناه» كذا أثبتتها من [ظ] بلا تنبيه، والذي في [أ] و[ر]: «... ما حدثنا به».

١٢٣- (٤٦٠/١) «وَأَحْسِنُوا أَدَبَهُمْ» كذا أثبتتها موافقا ما في [ظ] و[ر] دون تنبيه، والذي في [أ]: «وَأَحْسِنُوا آدَابَهُمْ».

١٢٤- (٤٦١/١) «من سأل في غير حاجة» كذا أثبتتها موافقا لما في [ظ] و[ر]، من غير تنبيه، والذي في [أ]: «من سأل من غير حاجة».

- ١٢٥- (٤٦٢/١) «عن أصحاب معاذ، عن معاذ» وقال في الحاشية: «عن معاذ» من (ظ)، قلت وهي في [أ] أيضا، وإنما سقطت «معاذ» الأولى من [أ] فحسب.
- ١٢٦- (٤٦٣/١) «وأخبرنا إبراهيم بن محمد» كذا أثبتنا من [ظ] دون تنبيه، والذي في [أ] و[ر]: «وحدثنا...».
- ١٢٧- (٤٦٣/١) «عن معاذ بن جبل» كذا من [ظ] بلا تنبيه، و «بن جبل» ليست في [أ] ولا [ر].
- ١٢٨- (٤٦٣/١) «لما يرضي رسول الله» كذا أثبتنا من [ظ] دون تنبيه، والذي في [أ]: «لما يرضي رسول الله ﷺ» بزيادة الصلاة والسلام عليه ﷺ.
- ١٢٩- (٤٦٣/١) «حدثنا أبو عبيد- يعني القاسم بن سلام...» وعلق: «قوله:» يعني القاسم بن سلام» لم يرد في (ظ). قلت: و«يعني» لم ترد في [أ] كذلك!! ولكنها من [ر] وليست من أصولك، فمن أين أثبتنا؟
- ١٣٠- (٤٦٤/١) «فقال يحيى: كان ضعيفا. ولا أحفظ للحارث حديثا مسندا إلا مراسيل مقطعات». كذا أورد «ولا أحفظ للحارث...إلخ» موصولة بكلام ابن معين، فأوهم أنها من كلامه، وليس كذلك فقد نص الحافظ في «اللسان» على أنها من كلام العقيلي، فكان ينبغي أن تكون في فقرة مستقلة.
- ١٣١- (٤٦٤/١) «ثم يكون مُلْكٌ» كذا أثبتنا بالرفع، وهي في الأصول الثلاثة بالنصب «ملْكًا»، وله وجه، فكان ينبغي التنبيه على الأقل.
- ١٣٢- (٤٦٤/١) «سمعت يحيى» كذا من [ظ] بلا تنبيه، والذي في [أ] و[ر]: «سمعت يحيى بن معين».
- ١٣٣- (٤٦٥/١) «شاة عفراء أو الدخان» كذا أثبتنا من [ظ] ولم ينبه، والذي في [أ] و[ر]: «شاة عفراء والدخان» بالواو بدلا من «أو».
- ١٣٤- (٤٦٥/١) «في الفضائل ومما شجر بينهم» كذا أثبتنا من [ظ] ولم ينبه، والذي في [أ]: «في الفضائل ومما شجر بينهم»، وهو الصواب.

١٣٥- (٤٦٥/١) «فقد رواه جماعة من أصحاب النبي ﷺ عنه» كذا أثبت «عنه» من [ظ] دون تنبيه، وليست في [أ] ولا [ر].

١٣٦- (٤٦٧/١) «في صلاة الصبح بـ (تنزيل) السجدة» كذا أثبت الباء من [ظ] بلا تنبيه، وليست في [أ].

١٣٧- (٤٧٠/١) «وهو من حديثه أيضا، ليس بالمشهور أيضا، رواه عنه يحيى» كذا أثبت «أيضا» الثانية من [ظ] بلا تنبيه، والذي في [أ] و[ر]: «...ليس بالمشهور، إنما رواه...».

١٣٨- (٤٧٦/١) «وعن عسب كل ذي فخل» كذا أثبتها ولا أدري من أين؟ والذي في الأصول الثلاثة: «وعن كسب كل ذي فخل» وهو الصواب، والمراد بكسب كل ذي فخل أي الكسب الحاصل لصاحب الفعل من كراء عسب الفعل وهو مأؤه، كما ورد في لفظ الإمام أحمد: «وعن كسب عسب الفعل»، ولا معني لقوله «عسب كل ذي فخل» إلا معني مستبشعا.

١٣٩- (٤٧٧/١) «أمن من الحرق والغرق والشرق» كذا أثبتها «الشرق» بالشين المعجمة تبعا لـ [ظ] و[ر] بدون تنبيه، والذي في [أ]: «السرق» بالشين المهملة وكذا هو في جميع مصادر الخبر وغيرها من المصادر.

١٤٠- (٤٧٧/١) «إذا أصبح ثلاث مرات» كذا أثبتها من [ظ]، بدون تنبيه، والذي في [أ] و[ر]: «... ثلاث مرار».

١٤١- (٤٧٧/١) «حدثنا إبراهيم بن محمد» الذي في [أ] و[ر]: «حدثناه...» وفي [ظ]: «قد حدثنا»، فمن أين أثبت ما أثبت؟

١٤٢- (٤٧٨/١) «هذا أولى من حديث عبد الرزاق، لم يبين ابن جريج» كذا أثبتها من [ظ] دون تنبيه، والذي في [أ] و[ر]: «هذا أولى، وحديث عبد الرزاق لم يبين ابن جريج...».

١٤٣- (٤٧٨/١) «الحسن بن رزيق» كذا أثبتها من [أ] في الموضعين، وقال: «وقع في بعض المصادر: «زريق» مصحف». قلت: هو كذلك «زريق» بتقديم الزاي في

[ظ] و[ر]، وهو المشهور المعروف وليس تصحيحاً كما توهم الدكتور، وانظر: «الإكمال» لابن ماكولا (٥٧/٤)، وقد ذكره الزبيدي في «التاج» مادة (زرق)، وقال: «ويقال: هو بتقديم الرائ»، والله أعلم.

١٤٤- (٤٧٨/١) «عن ابن عيينة، بحديث ليس له أصل من حديث ابن عيينة عن الزهري، وليس بمحفوظ...» وعلق: «هذه الفقرة لم ترد في الأصل». ومفهوم كلامه أنها من (ظ) فليس عنده إلا الأصل و(ظ)، وهي في (ظ): «عن ابن عيينة، حديث ليس له أصل من حديث الزهري، وليس بمحفوظ...»، وفي [ر]: «عن ابن عيينة، بحديث ليس له أصل من حديث ابن عيينة عن الزهري» فحسب، و[ر] ليست من أصوله، ولم ينبه على شيء.

١٤٥- (٤٧٩/١) «طائر يقال له: نغير» كذا تبع ل [ظ] دون تنبيه، والذي في [أ] و[ر]: «... النغير».

١٤٦- (٤٨١/١) «وحسن اللؤلؤي قاضينا» وقال: «في (ظ) وتاريخ الخطيب: «قاض»، وما أثبتناه من الأصل»، والذي في الأصل: «قاصنا» وعلى الصاد علامة الإهمال، ولا تلتبس.

١٤٧- (٤٨٢/١) «وروى الناس عن أيمن بن نابل، عن قدامة بن عبد الله» كذا، والذي في الأصول الثلاثة: «... عن أيمن بن نابل، الثوري وجماعة، عن قدامة...»، ولم ينبه على شيء.

١٤٨- (٤٨٢/١) «رواه عن أيمن: الثوري وغيره» وعلق عليها «في (ظ): «عن النبي هكذا...»، وهذه الحاشية لا علاقة لها بهذا الموضع، وإنما هي في طبعتنا القديمة والجديدة كذلك للفقرة السابقة عند قوله: «رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت، فذكر نحوه» فكانها في (ظ): «عن النبي عليه السلام هكذا»، وحاشية «رواه عن أيمن...» هي: «ليست في (ظ)».

١٤٩- (٤٨٢/١) «الصلاة يرحمك الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، حي على الفلاح»، كذا أثبتنا بلا أي تعليق، والذي في [أ] و[ر] بدون «حي على الصلاة»، والذي في [ظ] ليس فيه تكرار «حي على الفلاح».

١٥٠- (٤٨٧/١) «عن أبي عمرو الشيباني، عن ابن مسعود...» كذا أثبتنا، وهو غلط، صوابه «... عن أبي مسعود...» وهو على الصواب «أبي» في [ر] وكانت في [ظ]: «ابن» ثم صححت إلى «أبي»، وفي [أ]: «ابن» وكتب فوقها في الحاشية «أبي»، والحديث حديث أبي مسعود وقد أخرجه مسلم [١٨٩٣] وغيره من حديث أبي معاوية وشعبة، عن الأعمش، عن أبي عمرو الشيباني، عن أبي مسعود الأنصاري، والله أعلم.

١٥١- (٤٩٠/١) «حدثنا بكر بن أحمد بن سعدويه الطائي» كذا أثبتنا تبعا لأصله [أ] «الطائي»، وهو تصحيف صوابه ما في [ظ] و[ر]: «الطاحي» بالحاء المهملة، وانظر: «الأنساب» (الطاحي)، والله أعلم.

١٥٢- (٤٩١/١) «حسن بن صالح بن حي» كذا والذي في الأصول الثلاثة: «الحسن...» معرفا.

١٥٣- (٤٩١/١) «استصلب منذ زمان» كذا من [ظ] بلا تنبيه، والذي في أصله: «... منذ زمان».

١٥٤- (٤٩١/١) «مالي، كفرت؟ قال: لا، ولكن...» كذا أثبت «لا» من [ظ]، وليست في أصله، ولم ينبه.

١٥٥- (٤٩٢/١) «راكعا يوم الجمعة» كذا أثبتنا موافقة ل [ر]، ولم ينبه، وليست من أصوله، والذي في [أ]: «... يوم الجمعة»، والفقرة ليست في [ظ].

١٥٦- (٤٩٢/١) «فقالا: أبو بكر وعمر» كذا أثبتنا «فقالا» ولا أدري من أين؟ فهي في أصله [أ]: «فقالوا»، وفي [ر]: «قالا»، والفقرة ليست في [ظ].

١٥٧- (٤٩٣/١) «فأرينهما» كذا، والذي في أصله: «فأرينيهما»، ولم يشر إليه.

١٥٨- (٤٩٣/١) «فيقوم إليه رجل ممن» كذا أثبت «إليه» من [ظ] وليست في أصله، ولم ينبه.

١٥٩- (٤٩٥/١) «حفص بن غياث يقول: هؤلاء يرون السيف- أحسبه عنى ابن حي وأصحابه- ثم قال أبو نصر: هات من لم ير السيف من أهل زمانك كُلِّهِمْ أو عامَّتِهِمْ، إلا قليلا، ولا يرون الصلاة أيضا...» كذا ضبط هذه الفقرة، ولا يستقيم معناها على هذا الضبط والترقيم، ولعل الصواب: «... هؤلاء يرون السيف = أحسبه عنى ابن حي وأصحابه، ثم قال: هات من لم ير السيف من أهل زمانك؛ كُلِّهِمْ أو عامَّتُهُمْ إلا قليل = ولا يرون الصلاة أيضا...»، فيكون قوله «كلهم أو عامتهم إلا قليل» جواب منه على نفسه بأن كل أهل زمانه أو عامتهم إلا قليل لا يرون السيف، ثم عاد إلى كلامه السابق عن أصحاب حسن بن صالح، فقال: «ولا يرون الصلاة أيضا» عطفًا على قوله الأول: «هؤلاء يرون السيف»، والله أعلم بالصواب.

١٦٠- (٤٩٥/١) «ذاك يشبه أستاذه» كذا أثبتتها من [ظ] و[ر]، والذي في [أ]: «ذاك شبه إسناده» تصحيف، ولم ينبه عليه.

١٦١- (٤٩٥/١) «أما تخاف أن تكون هذه غيبة؟» كذا أثبتتها، والذي في أصله [أ] و[ر]: «... أن يكون هذا ...» غير أن «يكون» غير منقوطة في [أ]، وفي [ظ]: «... يكون هذه...» ولم يشر إلى شيء.

١٦٢- (٤٩٥/١) «فتتبعهم أوزارهم» كذا ولا أدري من أين؟ ففي [أ] و[ر]: «فيتبعهم أوزارهم»، وفي [ظ]: «فتبعهم»، ولم ينبه على شيء.

١٦٣- (٤٩٦/١) «فاجتمعوا إليه إلى الصباح» كذا أثبتتها من [ظ] بلا تنبيه، والذي في [أ]: «فاختصموا ليلة إلى الصباح» وفي [ر]: «فاختصموا إليه إلى الصباح».

١٦٤- (٤٩٦/١) «حدثنا الحسين بن علي بن الحسن» وحشى على «الحسن» قائلا: «وقع في بعض النسخ: «الحسين»، وهو غلط». قلت: هذه الفقرة ليست إلا في [أ] و[ر]، وفي كليهما «الحسن»، فأني نسخة تلك التي يعينها العلامة وقع فيها «الحسين»؟.

١٦٥- (٤٩٩/١) «قال شعبة: وقلت للحكم...» كذا من [ظ]، بلا تنبيه، والذي في [أ]: «قال سمعته، وقلت للحكم»، وفي [ر]: «ثم قال شعبة: وقلت للحكم»، ولم ينبه على شيء.

١٦٦- (٤٩٩/١) «أيا وهب أعلم أن الأمر الذي سألتني فيه ليس إلى تركه...» كذا أثبتنا من [أ] ولا يستقيم به السياق، فإن الذي سأل شعبة هو جرير والد وهب، والصواب ما في [ظ]: «يا وهب، أعلم أباك أن الأمر الذي سألتني، ليس إلى تركه...»، ومثله في [ر] إلا أن أوله «يا أبا وهب، أعلم أباك...» والله أعلم.

١٦٧- (٥٠٠/١) «حدثني أحمد بن عبد الله بن بشير» كذا أثبتنا «حدثني» والذي في الأصول كلها: «حدثنا...»!!

١٦٨- (٥٠٠/١) «كانت تباع الأنحاس» كذا و«كانت» ليست في [أ] ولم ينبه.

١٦٩- (٥٠١/١) «وخشيت المأثم» كذا أثبتنا ولا أعرف من أين؟ والذي في الأصول الثلاثة: «وخشيت المأثم»!!

١٧٠- (٥٠٢/١) «لا يصلي المتيهم» وعلق عليها قائلا: «سقطت هذه اللفظة من الأصل» كذا قال، وليس كذلك فهي ثابتة في الأصول الثلاثة!!

١٧١- (٥٠٢/١) «لم يلقوا ما لقينا» كذا من [ظ] و[ر] بلا تنبيه، والذي في [أ]: «... من لقينا».

١٧٢- (٥٠٢/١) «قال معاذ: وقدم في البيعة»، وعلق: «في (ظ): «قدم في البيعة مرتين»، ولفظة مرتين لم ترد في الجرح والتعديل إلا في نسخة واحدة منه، ولم ترد في عند ابن عدي في الكامل»، قلت وقد وردت في [ر] أيضا كما في [ظ]، ويشبه أن تكون في أصله [أ]، ولكنها تحرفت إلى «موسى» ففي [أ]: «وقد قدم في البيعة موسى»، ولم ينبه على ذلك، ولم ينتبه إلى ما في الأصل من زيادة «قد» في أوله!!

١٧٣- (٥٠٣/١) «فرأى منظرا ساءه، وأن حمزة قد شق بطنه» كذا من [ظ] دون تنبيه، والذي في أصله [أ]، و[ر]: «... رأى حمزة ...».

- ١٧٤ - (٥٠٣/١) «أو تكون سنة بعدي» كذا وكلمة «سنة» ليست في [أ] ولم ينبه، و«تكون» بلا نقط في [أ]، وبالتالي من فوق من [ر]، وفي [ظ] بالياء المثناة التحتية.
- ١٧٥ - (٥٠٣/١) «وجعل على رجله بشيء» كذا من [ظ] بلا تنبيه، والذي في [أ] و[ر]: «... شيئاً».
- ١٧٦ - (٥٠٤/١) «(إذا زلزلت) عدلت» كذا من [ظ] بلا تنبيه، وفي [أ] و[ر]: «... عدل».
- ١٧٧ - (٥٠٥/١) «حدثنا بشر بن حيان»، كذا أثبتنا من [ظ] بلا تنبيه، والذي في [أ]، و[ر]: «بشير»، ولم ينبه.
- ١٧٨ - (٥٠٧/١) «والحديث الثاني قد روي آخرُ بغير هذا الإسناد...» كذا أثبتنا «آخر» من [أ]، ولا يستقيم السياق، والصواب الموافق للواقع «آخِرُهُ» كما في [ظ] و[ر]، فقد ذكر المصنف آخر الحديث الثاني.
- ١٧٩ - (٥٠٨/١) «فنفض يده، وكأنَّ حديثه عنده ليس بشيء» كذا أثبتنا «كأنَّ»، والذي في الأصول الثلاثة: «كان»، وقد ضبط «حديثه» في [أ] بضم الثاء، تأكيداً لكونها «كان»، والله أعلم.
- ١٨٠ - (٥٠٨/١) «عن أبيه، عن جده، مديني» كذا أثبتنا «مديني» من [ظ] ولم ينبه، والذي في [أ] و[ر]: «مدني».
- ١٨١ - (٥٠٩/١) «عبد الله بن ضميرة عن أبيه»، كذا من [ظ] و[ر] بلا تنبيه، والذي في [أ]: «... بن أبي ضميرة...».
- ١٨٢ - (٥٠٩/١) «وقد رُوِيَ عن جابر بن عتيك»، وعلق: «هكذا في النسختين، وهو وهم من المؤلف، يرحمه الله...». قلت: تعجل الدكتور بتوهم الإمام المؤلف، ولو ضبطها «وقد رَوَى عن جابرِ ابنِ عتيك» لما كان ثمة وهم ولا شيء، ثم إن ما أثبتته إنما هو في [أ] فحسب، والذي في [ظ] و[ر]: «وقد رَوَى جابر بن عتيك»، وكذلك كانت في [أ] ثم أضيفت «عن» فوق «روى جابر»، وضبطت «روي» بضم الراء والياء في آخره، والله أعلم.

- ١٨٣- (٥١٢/١) «حدثنا الحسن بن إسحاق التستري» كذا أثبتتها «الحسن»، والذي في [أ] و[ر]: «الحسين»، ولم ينبه.
- ١٨٤- (٥١٤/١) «بهذا الحديث المرسل» كذا من [ظ]، والذي في [أ] و[ر]: «بهذا الحديث مرسل»، ولم ينبه.
- ١٨٥- (٥١٦/١) «أبو الشعثاء علي بن الحسين» كذا أثبتتها من [ر] «الحسين» وليست من أصوله، والذي في أصله [أ]: «الحسن»، وليست في [ظ]، وما أثبتته من [ر] تصحيف، والرجل من رجال مسلم، وترجمته في «تهذيب التهذيب» (٢٩٨/٧)، والله أعلم.
- ١٨٦- (٥١٧/١) «وقومه بين مصدق ومكذب»، كذا أثبتتها موافقا [ظ] و[ر]، والذي في أصله [أ]: «وقومه من بين ...» ولم ينبه.
- ١٨٧- (٥١٩/١) «حسين بن ميمون الخنْدَقِيّ» كذا أثبتتها «الخنْدَقِيّ» بكسر الخاء والفاء، في الموضعين موافقا [ظ]، ولم ينبه، وهو تصحيف، صوابه ما في أصله [أ] و[ر]: «الخنْدَقِيّ» بفتح الخاء، والقاف، وانظر: «الأنساب» (١٩١/٥)، و«الإكمال» (٣٠٤/٣) وتعليق العلامة المعلي.
- ١٨٨- (٥٢٢/١) «ولألفي اليوم كهيئته» وعلق: «في (ظ): «ولألفاه»». قلت: هو في [ظ]، و[ر]: «ولألفاه»، وفي [أ]: «لا ألفاه»!! ولم يذكر من أين «ولألفي»؟
- ١٨٩- (٥٢٤/١) «الحكم بن سنان أبو عون القربي» وعلق على «القربي»: «في (ظ) القرشي خطأ، وفي الأصل «الباهلي»، ولكن النسخ ضبب عليها وكتب في الحاشية: «القربي»، وكلاهما صواب ليس فيه ارتياب كما في «القربي» من أنساب السمعاني... فالرجل باهلي قربي»، كذا قال الدكتور، والذي في [أ]: «الباهلي» كما ذكر، وما في الحاشية عليه علامة (خ) يعني أنه نسخة وليس تصويبا لما استشكله واضع الضبة على «الباهلي»، كما يفهم من عبارة الدكتور وتصرفه، وقد أثبت الدكتور ما في [ر] وهو «القربي» -وتصحف في [ظ] إلى «القرشي»- وليست [ر] من أصوله، والرجل باهلي

قربي كما ذكر الدكتور، فلأي معنى يترك ما في الأصل وهو «الباهلي» ما دام صحيحاً، ويثبت ما في [ر] وهو نسخة على الأصل؟

١٩٠- (٥٢٦/١) «مقيس بن ضبابة» كذا ضبط «مقيس» بفتح الميم وكسر القاف، وهو غلط، والصواب: «مقيس» بكسر الميم وسكون القاف وفتح الياء. وأثبت «ضبابة» بالضاد المعجمة وبائين موحدتين من (ظ) ولم ينبه، والذي في أصله [أ]: «صبابة» بالمهملة وباء ثم ياء، وفي [ر]: «صبابة» بالمهملة وبائين موحدتين، وهو الأشهر، وبه ضبطه الحافظ في «الإصابة»، والله أعلم.

١٩١- (٥٢٧/١) «الحكم بن عطية العيشي» كذا أثبتتها وهو الصواب، ولكن الذي في الأصول الثلاثة: «القيسي»، ولم ينبه على شيء.

١٩٢- (٥٢٩/١) «حرقان... وذو الفرع» بالقاف في الأولى، والعين المهملة في الثانية، كذا أثبتهما من [ظ] بلا تنبيه، والذي في [أ] و[ر]: «حرثان... وذو الفرع» بالثاء في الأولى، والغين المعجمة في الثانية.

١٩٣- (٥٢٩/١) في حاشية (١): «هذه ثلاثة عشر كوكبا، والآية أحد عشر كوكبا»، كذا قال بناء على عده الضياء والنور من ضمن الكواكب، وهذا ذهول منه حفظه الله، فالضياء والنور هما الشمس والقمر تأويل قوله سبحانه (هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا)، وقد صرح بهذا في الحديث نفسه وهو قوله (والضياء والنور ويعني أباه وأمه)، والله أعلم.

١٩٤- (٥٣١/١) «نقصر الصلاة نبتغي بذلك إصابة السنة»، وهذه العبارة ملفقة بلا تنبيه فالذي في أصله [أ] «يقصر... يبتغي»، وما أثبتته فن [ظ] و[ر]، و«إصابة» من [أ] وليست في [ظ]، و[ر].

١٩٥- (٥٣٢/١) «وقع إلى كتابه» كذا أثبتتها من [ظ] بلا تنبيه، والذي في [أ]، و[ر]: «دفع إلي كتابه».

١٩٦- (٥٣٩/١) «حدثنا عيسى بن عامر بن أبي الطيب» وعلق قائلا: «في الأصل: عيسى بن عامر عن ابن أبي الطيب» وهو غلط بين، كذا قال غفر الله له، وقوله هو

الغلط البين، فما في الأصل [أ] و[ر] هو الصواب، وما أثبتته من [ظ] هو الغلط البين، فعيسى بن عامر بن أبي الطيب لم يخلق بعد، وابن أبي الطيب الذي يروي عنه عيسى هو أحمد بن أبي الطيب سليمان البغدادي أبو سليمان من رجال التهذيب.

١٩٧- (٥٤٢/١) «من غير حنظلة؟» كذا أثبتتها من [ظ] ولم ينبه، والذي في [أ]: «من عن حنظلة؟» وفي [ر]: «ابن عمر عن حنظلة».

١٩٨- (٥٤٦/١) «بن أبي العطف المدني» كذا من [ظ]، والذي في [أ] و[ر]: «... المدني».

١٩٩- (٥٥٢/١) «حدثنا حاتم بن عبيد أبو عبيدة النميري» كذا أثبتتها «النميري»، تبعاً لأصله [أ]، والظاهر أنه تصحيف صوابه ما في [ظ] و[ر]: «النميري»، وانظر: «تبصير المنتبه» (٢١٠/١).

٢٠٠- (٥٥٣/١) «ابن باحويه» كذا أثبتتها ولم يبين من أين؟ والذي في [أ]: «باحوه»، وفي [ظ]: «باحويه»، وفي [ر]: «باحوه»، والعجيب أنه قد كان أثبتتها سابقاً في (٤٢٨/١) «ناجويه» تبعاً لـ[ظ] مخالفاً ما في [أ] هنالك «باحويه»، ولم ينبه.

٢٠١- (٥٥٣/١) «والعرزمي متروك لا نقرب» كذا أثبتتها ولم يبين من أين؟ والذي في [أ] و[ر]: «... لا تقرب»، وهي في [أ] مضبوطة مجودة، في [ظ]: «... لا يعد به»، وفي «الكامل» (٢٢٤/٢) ما يؤيد ما في [أ]، فانظره غير مأمور.

٢٠٢- (٥٥٣/١) «سمعت عبد الرحمن بن مهدي يحدث، عن يحيى بن سعيد، عن حماد بن سلمة...» كذا أثبتتها من [أ]، وهو غلط، صوابه ما في [ظ] و[ر]: «... بن مهدي يحدث يحيى بن سعيد عن حماد»، ورواية ابن مهدي هذا الحديث عن حماد عند الدارقطني (٣٠٦/٣)، والبيهقي (٤٥٦/١٤)، والله أعلم.

٢٠٣- (٥٥٨/١) «كان أبو سيف مستمليه» كذا أثبتتها موافقاً ما في [ظ] و[ر]، وهو غلط صوابه ما في أصله [أ]: «كان أبو يوسف مستمليه»، وأبو يوسف هو القاضي

الشهير وقد كان مستمليا للحجاج بن أرطاة وقتا ما كما في ترجمته من «أخبار القضاة»
(٢٥٥/٣)، والله أعلم.

٢٠٤- (٥٦٠/١) «أتينا بواد الحصا» كذا أثبتها ولم يبين من أين؟، والذي في [أ]
و[ر]: «أتينا بواد الحصا»، وفي [ظ]: «أتينا بواد الحصا».

٢٠٥- (٥٦٢/١) «عمران بن يزيد» كذا أثبتها «يزيد» من [أ]، وهو تصحيف
صوابه «زيد» كما في [ظ] و[ر]، وعمران بن زيد معروف من رجال التهذيب.

٢٠٦- (٥٦٣/١) «سكتوا عنه...» وبعدها «يتكلمون فيه بعضهم» كذا أثبتها على
هذا النحو، والذي في [أ] و[ر]: «سكتوا عنه بعضهم» و«يتكلمون فيه»، و«بعضهم»
ليست في [ظ] في أي منهما، ولم ينبه على هذا التصرف أصلا.

٢٠٧- (٥٦٣/١) «العوام بن مراجم رجل من بني قيس» كذا أثبتها من [ظ]
و[ر]، والذي في [أ] (... مراجم، عن رجل....)، وهو غلط ولم ينبه. وبعدها
«نطحها» كذا أثبتها موافقا [ظ] و[ر]، والذي في [أ]: «تنطحها» ولم ينبه على شيء.

٢٠٨- (٥٦٨/١) «سألت يحيى عن حارثة بن أبي الرجال» كذا أثبتها موافقا [ظ]
و[ر]، والذي في [أ]: «... عن حارثة عن أبي الرجال» تصحيف ولم ينبه على شيء.
٢٠٩- (٥٦٩/١) «وأما الثاني فلم» كذا موافقا [ظ] و [ر]، والذي في [أ]: «...
فلا»، ولم ينبه.

٢١٠- (٥٧٣/١) «وقد حفت تلك المنابر» كذا موافقا [ظ] والذي في [أ]: «وقد
حف تلك...» ولم ينبه.

٢١١- (٥٧٤/١) «وبعثنا بعد البلاء» كذا أثبتها، ولم يذكر من أين؟ والذي في
الأصول الثلاثة «... بعد البلى»، وضبطت في [أ] و[ظ] بكسر الباء، وهو المناسب
للسياق، فالبعث إنما يكون بعد البلى لا البلاء.

٢١٢- (٥٧٤/١) «ومزيد زهرة الجنة» كذا أثبتها من [ظ] ولم ينبه، والذي في [أ]
و[ر] ونسخة على [ظ]: «ومزيد زهرة الدنيا».

٢١٣- (٥٧٥/١) «أصلح منه، يعني مندلا» كذا أثبتتها من [ظ]، وفي [أ] و[ر]:
«أصلح منه، من مندل»، ولم ينبه.

٢١٤- (٥٧٧/١) «حرب أبو رجاء» وعلق: «بعد هذا في (ظ): مجهول». وهذا عجيب، فليس في (ظ) من ذلك شيء، وقد كنا علقنا في طبعتنا القديمة هنا: «بعدها في [ش]: مجهول»، و[ش] رمز لنسخة تشستريتي المختصرة، ولا ذكر لها في عمل الدكتور أصلا، ولعل بعض مساعديه نقل هذا التعليق من طبعتنا ولم ينتبه، والله أعلم.

٢١٥- (٥٧٩/١) «ضع حجر ك إلى جنب» أثبتتها كذلك «جنب» في الموضعين الأولين، وفي الثالث أثبتتها «حيث»، في حين أن المواضع الثلاثة في [أ]: «حيث»، وفي [ظ] و[ر]: «جنب»، ولم ينبه على شيء.

٢١٦- (٥٨٦/١) «حدثنا عبد الله بن أحمد بن سعدويه» كذا أثبتتها «...بن أحمد...» من [ظ] ولم ينبه، وهو تصحيف، صوابه ما في [أ] و[ر]: «...بن محمد...».

٢١٧- (٥٨٦/١) «يحيى بن محمد الحارثي» كذا أثبتتها من [ظ] ولم ينبه، وهو تصحيف، صوابه ما في [أ]، و[ر]: «الجاري»، وهو من رجال «التهذيب».

٢١٨- (٥٩٠/١) «وذكر له عن حماد» «حماد» سقطت من [أ] ولم ينبه، وبعدها: «محمد بن جعفر ابن أخي الإمام» وقعت في [أ]: «بن أبي الإمام» ولم ينبه أيضا.

٢١٩- (٥٩٠/١) «أئنه نسل عليه» كذا أثبتتها من [ظ] ولم ينبه، والذي في [أ] و[ر]: «... لنسلم».

٢٢٠- (٥٩١/١) «حدثنا عبد الرحيم بن واقد» كذا أثبتتها من [ظ]، والذي في [أ] و[ر]: «... بن واقد الواقدي»، ولم ينبه.

٢٢١- (٥٩١/١) «لم يكن هذا على عهد إبراهيم» كذا أثبتتها، والذي في [أ]: «لم يكن على هذا عهد إبراهيم»، وفي [ظ] و[ر]: «لم يكن على عهد إبراهيم»، وقد أشار إلى ما في [ظ]، لكن لم يشر إلى مصدر ما أثبتته.

٢٢٢- (٥٩٤/١) «فقال لي إني أن أكون» «لي» من [ظ] وليست في [أ] و[ر] ولم ينبه.

٢٢٣- (٥٩٤/١) «حدثنا معاذ بن المثني، قال: حدثنا أبي، قال سمعت ابن عون» كذا أثبتنا موافقا [ر] وليست من أصوله، مخالف ما في أصله [أ]: «... قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا أبي، قال سمعت...»، وقد ضُيِّبَ على «قال: حدثنا أبي» الثانية، ظنا أنها مكررة غلطاً، وهي صواب إن شاء الله تعالى، فعاذ هو ابن المثني بن معاذ بن معاذ العنبري، وهو يرويه عن أبيه المثني، وأبوه يرويه عن أبيه معاذ، ورواية معاذ والد المثني عن ابن عون حاصلة معروفة، والله أعلم.

٢٢٤- (٥٩٥/١) «علي بن العباس البرّاد» كذا أثبت «البراد» من [ظ] ، ولم ينبه، وهو تصحيف صوابه ما في [أ] و[ر]: «البرزاز»، والله أعلم.

٢٢٥- (٥٩٦/١) «زكريا بن يحيى زحمويه» كذا أثبت «زحمويه» موافقا [ظ] و[ر]، والذي في [أ]: «زنجويه» ولم ينبه.

٢٢٦- (٥٩٧/١) «محمد بن إبراهيم الشافعي» كذا من [ظ] مقلوباً، والصواب ما في [أ] و[ر]: «إبراهيم بن محمد الشافعي» ولم ينبه إلى شيء.

٢٢٧- (٦٠٠/١) «عن سودة... فقال [ﷺ]: ما فعلت شاتكم؟ قال قلنا» كذا أثبتنا «قال: قلنا»، موافقا [ظ] و[ر]، وما في [أ]: «قالت: قلنا» وهو أنسب للسياق، ولم ينبه على شيء.

٢٢٨- (٦٠٠/١) «يدخل الحمام إلا بمنزّر» كذا أثبتنا «الحمام» موافقا نسخة على [ظ]، دون تنبيه، والذي في الأصول الثلاثة: «يدخل الماء...» .

٢٢٩- (٦٠٧/١) «وما سمعت عبد الرحمن يحدث عنه» كذا أثبتته من [ظ] بلا تنبيه، والذي في [أ]، و[ر]: «... حدث عنه»، وجرى عليها تعديل في [ر] لتصبح «يحدث» أو العكس.

٢٣٠- (٦١٥/١) «إني سألته ألا يذكر لي شيئاً» كذا أثبتنا موافقا [ظ]، و«لي» ليست في [أ] و[ر]، ولم ينبه، والله أعلم.

وفي هذا القدر كفاية، ولست أعني نفسي من الخطأ والذهول والنسيان، فكلها من لوازم الإنسان، ونحن إنما نتفاضل بقلّة الخطأ، فأرجو أن أكون أقلهم خطأ في هذه النشرة الأخيرة، وأسأل الله تعالى أن يعفو عني وعن جميع من قصد خدمة العلم وبذل وسعه في إحراز الصواب.

(ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك

رؤوف رحيم)

والحمد لله أولا وآخرا ظاهرا وباطنا

وكتب

مازن بن محمد السرساوي

حامدا ومصليا على سيد ولد آدم ﷺ